جمعية التنمية الزراعية (الإغاثة الزراعية)

التقرير السنوي للعام

٢٠٠٩

الضفة الغربية
ص.ب.٢٥١٢٨ شعفاط القدس
Email:parc@pal-arc.org
Email: parc@parc.ps
www.pal-arc.org
www.parc.ps

غزة
ص.ب. ٢٢٥ غزة
Email: parc-gaza@pal-arc.org
Email: parc-gaza@parc.ps

الفرع	تلفون	فاكس
المقر الرئيسي/ رام الله	٠٢ ٢٩٦ ٣٨ ٤٠	٠٢ ٢٩٦ ٣٨ ٥٠
المقر الرئيسي/ غزة	٠٨ ٢٨٠ ٥٠ ٤١/٢/٣	٠٨ ٢٨٠ ٥٠ ٣٩
فرع الوسط / رام الله	٠٢ ٢٩٥ ٢٦ ٥٠	٠٢ ٢٩٥ ٢٦ ٥٠
مكتب القدس	٠٢ ٥٨٣ ٣٨ ١٨	٠٢ ٥٨٣ ١٨ ٩٨
مكتب اريحا	٠٢ ٢٣٢ ٧٢ ٩٦	٠٢ ٢٣٢ ٧٢ ٩٨
مكتب سلفيت	٠٩ ٢٥١ ٥٢ ٢٠	٠٩ ٢٥١ ٥٢ ٢٠
فرع الشمال/ الزبابده	٠٤ ٢٥٢ ٠٤٦٢	٠٤ ٢٥٢ ٠٤ ٦١
مكتب نابلس	٠٩ ٢٣٨ ٠٩ ١٢	٠٩ ٢٣٨ ٠٩ ١٢
مكتب طولكرم	٠٩ ٢٦٧ ٥٩ ٤٤	٠٩ ٢٦٧ ٥٩ ٤٤
مكتب عزون	٠٩ ٢٩٠ ٠٨ ٧٤	٠٩ ٢٩٠ ٠٨ ٧٤
فرع الجنوب/ الخليل	٠٢ ٢٢٩ ٤٥ ٨٥	٠٢ ٢٢٩ ٠٢ ٨٨
مكتب بيت لحم	٠٢ ٢٧٧ ٠٨ ١٢	٠٢ ٢٧٥ ٠٣ ٨٨

من نحن:

نحن مؤسسة أهلية ريادية لا تهدف إلى الربح وتعمل في مجال التنمية الريفية وحماية البيئة وتحسين أوضاع المرأة، وتقدم الإرشاد والتوعية والدعم والخدمات والاستشارات المتميزة للفرد والتجمعات والمؤسسات العاملة في ذات المجال، معتمدين على المشاركة الفاعلة العريضة للفئات المستفيدة وتنمية وتطوير كفاءات الخبراء والعاملين في المؤسسة في سبيل تنمية مجتمع فلسطيني مدني ديمقراطي.

الهدف العام:

«المساهمة في التنمية الريفية المتكاملة والمستدامة».

سياسة الجودة:

«نحن نفعل ما نقول ونتأكد من جودة ما فعلناه»

تعرف سياسة الجودة في جمعية التنمية الزراعية (الإغاثة الزراعية) على أنها تمسك الإدارة والعاملين بتقديم خدمات تنموية مميزة فنيا (مهنيا ومنهجياً)، تنبع من احتياجات وتوقعات الفئات الريفية المهمشة بأبعادها المعيشية والإنسانية والبيئية بما يتناسب والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة. تسعى الجمعية لتقديم خدماتها من خلال نظام إداري دائم التطور، عبر إعطاء الأهمية للكادر والحفاظ على الروح التطوعية بروح الفريق.

الفهرس

رسالة مجلس الإدارة ٧

الفصل الأول: الوضع الفلسطيني العام ٩

١-١ إطلالة على الوضع للعام ٢٠٠٩ ..... ٩

١-٢ المسار السياسي ٩

١-٣ المسار الاقتصادي ١١

١-٤ المسار الاجتماعي ١٢

١-٥ المسار المؤسسي ١٢

١-٦ الوضع في القطاع الزراعي ١٤

الفصل الثاني: قطاع غزة للعام ٢٠٠٩ ..... ١٦

الفصل الثالث: الإطار التنظيمي والإداري ١٩

٣-١ المرجعيات والهيكلية ١٩

٣-٢ البيئه الداخليه ٢٢

٣-٣ قيم العمل ٢٣

٣-٤ آليات العمل ٢٤

الفصل الرابع: المحاور الإستراتيجية للعام ٢٠٠٩ ..... ٢٧

٤-١ وصف للبرامج العاملة ٢٧

٤-٢ الفئات المستهدفة ومواقع العمل ٣٠

الفصل الخامس: ملخص الانجازات للعام ٢٠٠٩ ..... ٣١

٥-١ تعزيز الدور الاقتصادي للقطاع الزراعي بالمساهمة قي تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة ٣١

٥-٢ المساهمة في تحسين أداء الجمعيات والاتحادات والمنظمات القاعدية وتعظيم دورها المجتمعي ٣٢

٥-٣ تعزيز دور الاغاثة الزراعية في عملية النضال الوطني والاجتماعي ٣٤

٥-٤ أعداد المستفيدين ومواقع العمل المستهدفه ٣٦

الفصل السادس: التوجه نحو تعزيز الاستدامة ٣٨

٦-١ تعزيز الشعور بالملكية ٣٨

٦-٢ التكنولوجيا المستخدمة ٣٨

٦-٣ منظومة القيم والثقافة المجتمعية السائدة ٤١

٦-٤ العدالة الجندرية ٤١

٦-٥ القدرات التنظيمية والإدارية ٤٢

٦-٦ الحيوية الاقتصادية والمالية ٤٣

٦-٧ الاستدامة البيئية ٤٤

الفصل السابع: الشراكات والتحالفات ٤٥
٧-١ الشراكات مع المؤسسات الأهليه ٤٥
٧-٢ الشراكة مع المؤسسات الحكومية وشبة الحكومية ٤٥
٧-٣ العلاقة مع الجامعات والمؤسسات الأكاديمية ٤٦
٧-٤ القطاع الخاص ٤٦
الفصل الثامن: المعوقات والتحديات ٤٧
الفصل التاسع: الإستنتاجات والتوصيات ٤٩
الفصل العاشر: توجهات الخطة للعام ٢٠١٠ ..... ٥٠
الفصل الحادي عشر: جديد الاغاثه للعام ٢٠٠٩ ..... ٥١
ملحق رقم ١: مخرجات العام ٢٠٠٩ ..... ٥٣
الفصل الثاني عشر: قائمة المشاريع للعام ٢٠٠٩

مجلس الإدارة

	الاسم	المنطقة	المنصب
١	راوية الشوا	غزة	الرئيس
٢	سحاب شاهين	نابلس	نائب الرئيس
٣	عصام أبو الحاج	رام الله	أمين الصندوق
٤	جمال الددح	غزة	نائب أمين الصندوق
٥	عبد الرازق سلامة	غزة	أمين السر
٦	محمد بريغيث	رام الله	عضو
٧	داود عريقات	اريحا	عضو
٨	عاهد غانم	طولكرم	عضو
٩	فدوى (عبلة) ناصر	القدس	عضو
١٠	مها المصري	غزة	عضو
١١	سعد يونس	رام الله	عضو
١٢	حاتم الشنطي	غزة	عضو
١٣	غسان مضية	الخليل	عضو

لجنة الرقابة

الاسم	المنطقة
سامي داوود	نابلس
أميرة أبو شوشة	أريحا
عادل زهران	نابلس
عماد أبو دية	غزة
آمال صيام	غزة

انطلقت الإغاثة الزراعية نحو العام ٢٠٠٩ وكغيرها من المؤسسات، مثقلة بشبح الحرب التي طالت أهلنا في قطاع غزة، وكان أن نتج عنها استشهاد ما يزيد على (١,٤٠٠) مواطن، وإصابة ما يزيد على (٤,٠٠٠) مواطن بجروح مختلفة أدت إلى ارتفاع نسبة الإعاقات في أوساط أبناء شعبنا في القطاع. إضافة إلى تدمير أكثر من (٢٠,٠٠٠) منزل تأوي ما يزيد على (١٠٠,٠٠٠) مواطن وتدمير أكثر من (٧٠٠) منشأة اقتصادية بين دمار كلي وجزئي.

ولعل القطاع الزراعي كان الأكثر تضرراً، حيث فاقت خسائره المئتي مليون دولار في غزه، في المقابل وعلى الجهة الأخرى من الوطن، كان الاستيطان والجدار والتهويد المخاطر الأكثر تهديداً لمشروعنا الوطني في المجال الاستراتيجي، فيما تمزق الحواجز ونقاط التفتيش ما تبقى من هذا الوطن، الأمر الذي يلقي بظلاله على المناحي المختلفة لحياة المواطنين، ويزيد من صعوبة ومرارة الحياة في مستوياتها كافة.

رافق ذلك كله، استمرار حالة الانقسام بين جناحي الوطن، وتأثيرات هذه الحالة على المشروع الوطني، بالرغم من انخفاض حدة التصريحات الإعلامية بين الجانبين، وتبلور أسس للمصالحة التي نأمل أن ترى النور في العام ٢٠١٠.

وعلى الصعيد الاقتصادي وبالرغم من التحسن الذي طرأ في الضفة الغربية، حيث سجل الاقتصاد الفلسطيني نمواً ملحوظاً في العام ٢٠٠٩ جاوز الـ ٥٪، إلا أن استمرار الإغلاق في القطاع أدى إلى تراجع الوضع الاقتصادي في غزة، مما فاقم البطالة والفقر، الأمر الذي أثر على الأداء العام للاقتصاد الوطني. وهذا بالتأكيد زاد من الضغط على شبكة الخدمات الاجتماعية، وأضعف من شبكة الأمان الاجتماعي، لتستفحل الظواهر الاجتماعية السلبية، بالرغم من التحسن الذي طرأ على المنظومة الأمنية على المستوى الداخلي وبخاصة في الضفة.

بلا شك، فإن تحديات من هذا النوع تفرض على المؤسسات في القطاعات المختلفة تفاعلاً من نوع خاص، وذلك من أجل التقليل من حدة تأثير هذه التحديات على مقومات صمود المواطنين في وجه هذه الهجمة الظالمة. من هنا، واستناداً إلى الإرث الكبير الذي تزخر به تجربة الإغاثة الزراعية في التعاطي مع الأزمات المختلفة، فقد كانت سباقة في التخفيف من وطأة الحرب الغاشمة على القطاع، في الوقت الذي واجه الآخرين مشكلات في تأمين ذلك. واستطاعت الإغاثة الزراعية وبجهود ذاتية مع مجموعة من المؤسسات، من جمع ما يزيد على (٥٠٠) طن من الأغذية والملابس والاحتياجات الشخصية، ونسقت لها ونقلتها إلى قطاع غزة لتساهم في التخفيف من وطأة الحرب.

كما وقادت الإغاثة الزراعية بعد توقف العدوان على غزة جهداً مؤسسياً لحصر الاحتياجات

والأضرار التي حلت بالقطاع الزراعي، الأمر الذي سهل مهمة الحكومة في التوقيع مع برنامج الأمم المتحدة على أكبر اتفاقية لتأهيل القطاع الزراعي في غزة. وبالتوازي، قادت الإغاثة الزراعية ووجهت مختلف مصادرها نحو تعزيز صمود المواطنين في الضفة وبخاصة المناطق المتضررة من الجدار والاستيطان، كما واستمرت في جهودها الرامية إلى تعظيم عوائد القطاع الزراعي عبر تحسين الإنتاجية والجودة.

وعلى المستوى المؤسسي، أسهمت الإغاثة الزراعية وبإيجابية في بناء الخطة الوطنية للقطاع الزراعي، مرسخة بذلك قناعاتها بأهمية التنسيق والتفاعل. كما وأسهمت بشكل إيجابي وفاعل في صياغة مذكرة التفاهم بين القطاع العام والأهلي في المجال الزراعي، واستمرت الإغاثة الزراعية في جهودها في دعم المبادرة الزراعية المتعلقة بصندوق الكوارث الطبيعية. وإضافة إلى ذلك، حافظت الإغاثة الزراعية على مجمل علاقاتها مع مختلف المؤسسات والقوى والفعاليات على قاعدة الشراكة الهادفة إلى تعزيز مقومات مشروعنا الوطني.

وعلى المستوى الداخلي، حافظت الإغاثة الزراعية على جاهزيتها وقدراتها، وعززت من قدرات فروعها وفي مقدمتها فرع غزة الذي أتيحت له فرص النمو المدروس، من أجل الوفاء بمتطلبات المرحلة، وكان ذلك عبر هيكلية مرنة أجابت على استحقاقات المرحلة، وأفسحت في المجال أمام الإبداع والمبادرة وخاصة في مجال تشكيل التحالفات وقيادتها.

تقرير الأداء لمرجعيات المؤسسة

استمرت مرجعيات الإغاثة الزراعية في العام ٢٠٠٩ بالعمل على تحسين قدرات المؤسسة، وحضورها ومساهمتها في القضايا المختلفة، فقد عقدت الهيئة العامة اجتماعاً واحداً فقط خلال العام ٢٠٠٩، وأنجزت فيه المهمات المختلفة المفوضة لها حسب النظام الأساسي وذلك على النحو الآتي:

١. المصادقة على التقرير السنوي المالي والإداري.
٢. المصادقة على تقرير العضوية.
٣. المصادقة على تقرير وتوصيات لجنة الرقابة.
٤. المصادقة على توصيات مجلس الإدارة بخصوص مدققي الحسابات.
٥. انتخاب مجلس إدارة جديد فيما أنجز مجلس الإدارة القديم والجديد المهمات الآتية:
   - مراجعة وإقرار الخطة والموازنة للعام ٢٠٠٩، والتوصية بذلك إلى الهيئة العامة.
   - مراجعة وإقرار التقارير السنوية عن الأداء المالي والإداري للعام ٢٠٠٨.
   - إقرار جملة من المقترحات المتعلقة بالسياسات التمويلية.
   - إقرار الاستمرار في التسهيلات البنكية.

١-١ إطلالة على الوضع للعام ٢٠٠٩

حفل المشهد الفلسطيني للعام ٢٠٠٩، بجملة من التفاعلات عكست نفسها على الواقع الفلسطيني داخلياً وخارجياً. فمع استمرار الانقسام، أتى العدوان على قطاع غزة ليطيح بآخر مقومات صمود أهلنا في القطاع، واستمرت مع العدوان حالة الإغلاق التام للقطاع، رغم كل الجهود المبذولة ورغم ارتفاع الأصوات المنددة بهذا الإغلاق. وفي الضفة الغربية تستمر أعمال الاستيطان وبناء الجدار وقضم الأراضي وتهويد القدس.

ورغم التغييرات التي شهدتها الساحة الإسرائيلية عقب العدوان بتشكيل حكومة جديدة، ورغم الزيارة التاريخية والتصريحات المباشرة لرئيس أكبر قوة في العالم في جامعة القاهرة حول الاستيطان، وتأثيره المباشر على عملية السلام، ورغم تشكيل حكومة فلسطينية جديدة في الضفة، وإدخال تعديلات على الحكومة المقالة في قطاع غزة، فإن جملة هذه المتغيرات لم تسهم في دفع الأمور بالاتجاه الصحيح، وغرق الشارع الفلسطيني في الجدل حول الشرعيات ووجودها ومن يملكها. ورافق كل ذلك مزيد من الاصطفاف ومزيد من تقليص هوامش الحريات العامة والحقوق الأساسية التي كفلتها المواثيق الوطنية المختلفة. هذا وقد تمخض عن هذه التطورات العديد من النتائج في مختلف المستويات.

١-٢ المسار السياسي:

١. استمرار حالة التشرذم والانقسام بين جناحي الوطن، وتأثيرات ذلك على المشروع الوطني برمته، وبخاصة بعد العدوان على غزة.
٢. تأخر إنجاز المصالحة الوطنية رغم وجود أسس اتفاق، وبالتالي تأخر الانتخابات كاستحقاق دستوري ووطني.
٣. جمود العملية السلمية وتراجع الاهتمام بأحداث تقدم على مسار التفاوض.
٤. استمرار التدخل الخارجي في الساحة الفلسطينية، الأمر الذي قلل من إمكانية التوصل إلى المصالحة.
٥. استمرار تراشق الاتهامات بين قطاع غزة والضفة وبخاصة في أعقاب العدوان على القطاع.
٦. استمرار غياب دور المجلس التشريعي والأطر المنبثقة عنه، واستبدالها بدور اكبر للمجلس المركزي لمنظمة التحرير.
٧. استمرار حالة التداخل في الصلاحيات جرّاء تآكل الشرعيات، فالمجلس الوطني والمركزي يمارسان صلاحيات المجلس التشريعي.
٨. تشكيل الحكومة الثانية في الضفة بعد انفصال غزة، وتحولها إلى حكومة مستمرة.
٩. استمرار الاعتقالات السياسية المتبادلة في الضفة والقطاع.

استنتاج: عملياً لم يحمل العام ٢٠٠٩ أي جديد في إطار ترتيب البيت الداخلي الفلسطيني، فالمسار السياسي محكوم بالمماطلة والتسويف الإسرائيلي من جانب، وبهجوم مضاد للاستيطان والجدار من جانب آخر. والموقف من المقاومة يكتنفه الغموض، حتى المقاومة السلمية لم تحظ بالدعم اللازم، وسجل الفلسطينيون عاماً آخر في عدم النجاح في الجمع بين خياري المقاومة الشعبية والمفاوضات.

على الجانب الآخر في إسرائيل:

١. أمام الضغط الدولي اضطرت إسرائيل إلى وقف عملية الرصاص المصبوب في القطاع.
٢. تمكن اليمين الإسرائيلي المتطرف من الفوز بالانتخابات البرلمانية، وتشكيل حكومة يمينية يتحكم بها غلاة المستوطنين.
٣. للمرة الأولى في تاريخ إسرائيل، يحكم مستوطنو الضفة وعددهم أقل من نصف مليون سياسة إسرائيل، ويوجهونها تجاه خدمة أهدافهم وبرنامجهم المتطرف.
٤. تراجع في نسبة المهاجرين إلى إسرائيل مقارنة بمن يغادروا إسرائيل خلال الأعوام الأخيرة.
٥. اقتصادياً لم تسجل إسرائيل اختراقات تذكر اقتصادياً، حيث معدل النمو لم يتجاوز ٠,٥٪، فيما استمرت معدلات الدخل عند المتوسط العام، وهذا سبب آخر لتراجع الهجرة إلى إسرائيل.
٦. تعيش الحكومة الإسرائيلية هواجس الملف الإيراني النووي.
٧. استمرار الحواجز في تقطيع أوصال الضفة الغربية، حيث زاد عددها على (٦١٧) حاجزاً مؤقتاً ودائماً.
٨. استمرار اعتداءات المستوطنين لتأخذ شكل الظاهرة في مختلف المواقع في الضفة الغربية، علماً بأن معظمها يتم تحت سمع وبصر قوات جيش الاحتلال.
٩. نجحت المقاطعة التي فرضها الفلسطينيون على إنتاج المستوطنات في تراجع اقتصاديات المستوطنات، الأمر الذي دفع بالحكومة الإسرائيلية إلى ممارسة المزيد من الضغوط على لجان المقاطعة ورواد المقاومة السلمية في الأراضي الفلسطينية.
١٠. استمرار وتزايد وتيرة استهداف القدس الشرقية بالاستيطان والتهويد وتشريد المواطنين.

على المستوى الدولي:

١. فشل المجتمع الدولي في تحريك عملية السلام، وإحداث اختراق حقيقي في المسار التفاوضي، كما وفشل أيضاً في إنهاء الحصار المفروض على قطاع غزة.
٢. رغم تسمية الإدارة الأمريكية مبعوثاً جديداً للسلام، إلا أن النتائج التي تحققت تقترب من الصفر، ولم تفلح جهود الإدارة الأمريكية في إقناع إسرائيل بضرورة وقف الاستيطان.
٣. تبعاً لما سبق، حافظت الرباعية على موقفها من مجمل القضايا دون أن تقدم شيئاً ملموساً لتحريك الوضع.

٤. يمثل القرار ١٨٦٠ القاضي بوقف إطلاق النار في غزة، وتشكيل لجنة تقصي الحقائق أبرز إنجازات الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمسار الفلسطيني.
٥. حقق الموقف الأوروبي اختراقاً فيما يتعلق بصدور تقريره حول الحالة في القدس الشرقية، فيما فشلت الجهود الأوروبية في فك الحصار عن غزة، وإقناع إسرائيل بتجميد الاستيطان.

١-٣ المسار الاقتصادي:

رغم تحقيق الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية نسبة نمو قدرت بحوالي ٥٪، والتي تعود في مجملها إلى انتظام تدفق أموال الجهات المانحة، مما أتاح للحكومة تسديد التزاماتها، وللقطاع الخاص وموظفي القطاع العام أيضاً تسديد التزاماتهم، الأمر الذي حرك الاقتصاد، إلا أن هذه النسبة إذا ما أضيف إليها النمو السلبي في قطاع غزة، وارتباط هذا النمو في الأساس في تدفق التمويل الخارجي، فإن من المبكر القول إن هذا النمو هو نتاج حقيقي لحركة الاقتصاد، كذلك وارتباطاً بالنمو الاقتصادي فقد حقق معدل دخل الفرد نمواً قدره ٣٪ تقريباً مقارنةً بالعام ٢٠٠٨، وهي المرة الأولى منذ سنوات يحقق فيها الدخل الفردي هذا النمو. ومهما كانت النتائج، فإن هناك سمات أساسية بقيت ملازمة للاقتصاد الفلسطيني وأهمها:

١. استمرار الإغلاق في قطاع غزة وتدهور الأوضاع رغم رصد قمة شرم الشيخ مبلغ خمسة مليارات لإعادة إعمار غزة، فقد حال الإغلاق والحصار دون ترجمة ذلك على ارض الواقع.
٢. بقيت نسبة البطالة في مستويات مرتفعة رغم التطور الذي تم الإشارة إليه أعلاه، حيث بلغت نسبة البطالة ٣٠,٢٪ (في الضفة الغربية قد بلغت ٢٤,٨٪، وفي قطاع غزة ٣٩,٣٪) وسجلت محافظة نابلس أقل المعدلات وهي ١١٪، فيما بلغت النسبة في خانيونس أعلاها وهي ٥٦٪ (مركز الإحصاء الفلسطيني).
٣. استمرار سيطرة تجارة الأنفاق في قطاع غزة، والتي احتلت أكثر من ٧٠٪ من حجم التبادل، وأثر ذلك على عوائد الخزينة.
٤. استقرار حالة الفقر العام عند معدلات مرتفعة، حيث بلغت نسبة الفقر العام ٥٧,٣ ٪ والفقر المدقع ٤٨٪.
٥. يعاني حوالي ٢٥٪ في الضفة الغربية، و ٦٠٪ من المواطنين في قطاع غزة من انعدام حالة الأمن الغذائي، مع الإشارة إلى أن الضرر في أوساط اللاجئين في غزة أقل منه في أوساط المزارعين وفي المناطق المدمرة والمحاذية للمنطقة العازلة.
٦. سجل معدل الأجور ارتفاعاً في كل من الضفة وغزة بمعدلات وصلت إلى ما بين ٣-٤٪.
٧. ارتفاع نسبة التسهيلات البنكية في العام ٢٠٠٩، رغم أن الحكومة احتلت جزء لا بأس به من التسهيلات، وهذا بالتأكيد له دلالة ، لاسيما فيما يتعلق بالمديونية والمواقف الحكومية وأثرها على المستقبل.

٨. استمرار ارتفاع أسعار المستهلك للعام ٢٠٠٩ قياساً بالعام ٢٠٠٨، إلا أن هذا الارتفاع يبقى مقبولاً قياساً بأسعار الأعوام السابقة، وقد نتج هذا عن استقرار الأسعار في الأسواق العالمية.

٩. تراجع في إجمالي الإنفاق في العام ٢٠٠٩ مقارنة مع العام ٢٠٠٨، مع بروز مؤشرات في ترشيد الإنفاق في بنود الموازنة الجارية.

١٠. تراجع في مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي لحساب القطاعات الخدمية.

١١. إضافة إلى توقفها عن الإنتاج نتيجة الحصار على القطاع، أتى العدوان على القطاع على معظم المنشآت الاقتصادية، وكانت الخسائر بين دمار كلي ودمار جزئي، وخروج هذه المنشآت من نطاق العمل.

١-٤ المسار الاجتماعي:

بلا شك فإن المسار الاجتماعي يتأثر بالمسارين السياسي والاقتصادي، وعليه يمكن القول بأن أهم السمات التي لازمت المسار الاجتماعي خلال العام ٢٠٠٩ هي:

١. استمرار الضغط على شبكة الأمان الاجتماعي، وتدهور حجم الدعم على مستوى الأسرة.

٢. افتقار المساعدات العينية للجودة والنوعية.

٣. استمرار حالة فقر وسوء التغذية بين الأطفال والمسنين، وبخاصة في قطاع غزة.

٤. عدم حصول أي تقدم في حزمة الخدمات الصحية المقدمة، رغم الخطط المختلفة الموضوعة لذلك.

٥. استقرار الحالة الأمنية في الضفة، وتراجعها نوعاً ما في قطاع غزة، مع بقاء جزء كبير من الضفة وبخاصة المناطق الريفية خارج إطار السيطرة الأمنية.

٦. استمرار ظواهر تعاطي المخدرات.

٧. استمرار ظاهرة تجارة الأنفاق وأثرها على السلوك المجتمعي.

٨. ما زالت حالات الاعتداء على المال العام تحتفظ بنسب مرتفعة.

٩. بالرغم من التحسن الذي طرأ على النظام القضائي، إلا أنه ما زال يعاني من عدم قدرته على الاستجابة وخدمة قضايا المجتمع.

١-٥ المسار المؤسسي:

لا يختلف اثنان على أن المسار المؤسسي يشكل ضمانة النجاح للعناصر المختلفة، ويسهم في تحسين استخدام المصادر في القطاعات المختلفة، وقد بينت المراجعة لهذا المسار ما يلي:

١. هناك تطور ملموس جرى على أداء المؤسسات الحكومية في مجال التخطيط، حيث شكلت الخطط الوطنية محطة للتفاعل وإبراز هذه التطورات، مع ظهور زيادة حالة الاستحواذ واحتواء العمل الأهلي.

٢. ما زالت قدرات المؤسسات الحكومية الرقابية بحاجة إلى تفعيل حتى ترتقي بالخطة وبالأداء

الحكومي، وهناك تركيز أكثر على المؤسسات المحلية وإهمال لما تقوم به المؤسسات الأجنبية.

٣. هناك تفهم أكبر لمسألة قيام الحكومة بالتنفيذ في بعض القطاعات، حيث أظهرت الكثير من المؤسسات الحكومية رغبتها في تقاسم الأدوار مع الآخرين، وفي بذل جهد كبير في مجال السياسات والرقابة.

على مستوى المؤسسات في القطاع الخاص:

١. تطور في مفهوم المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص.

٢. تطور في مفهوم ومضمون الشراكة بين القطاع الخاص والقطاعات الأخرى.

٣. فهم أكبر للدور الوطني للقطاع الخاص.

٤. استمرار حالة التردد تجاه الاستثمار في بعض القطاعات وبخاصة الزراعة.

٥. سيطرة عقلية الانتفاع من المنح.

٦. ضعف في توظيف التكاملية بشكل جيد، ومحاولات الإقصاء ما زالت تسيطر على تصرف وسلوك البعض.

على مستوى المؤسسات الأهلية:

١. مستوى التنسيق ما زال أقل من اللازم، وبالتالي هناك تضارب في النشاطات وتكرار لبعضها.

٢. غياب رؤية تنموية واضحة المعالم، وتكريس الجهد في خدمة القضايا المشروعة فيه على حساب القضايا البرنامجية.

٣. تراجع دور المؤسسات في القضايا التنموية لشعبنا لصالح القضايا الآنية.

٤. استمرار ضعف التأثير في أجندات التمويل والممولين.

٥. رغم الانتباه الشديد لنمو عدد المؤسسات الدولية المنفذة إلا أن هذا العدد آخذ بالازدياد.

٦. رغم زيادة عدد لجان التنسيق القطاعية، إلا أن هذه الزيادة لم تنعكس على جودة التنسيق بين المؤسسات الدولية والمحلية.

٧. ما زالت المؤسسات تخلط الأجندة التنموية مع أجندة الطوارئ وبخاصة المؤسسات الدولية.

٨. لا يزال تنسيق المؤسسات الدولية لنشاطاتها مع الخطة الوطنية في أدنى مراتبه، الأمر الذي يشكل نقطة ضعف في أية خطة.

١-٦ الوضع في القطاع الزراعي:

تفرض حساسية القطاع الزراعي نفسها على خطط تطوير وتعزيز دور هذا القطاع، وبالذات عندما يتعلق الموضوع بقطاع يلعب دوراً مزدوجاً، فمن السهل أن يبرر الدور الوطني للقطاع الزراعي، لكن الأكثر صعوبة كيف نوازن بين هذا الدور والدور الاقتصادي المتعلق بتعزيز مرد ودية القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني، حيث يواجه العاملون تحديات كبيرة تفرضها طبيعة الظروف التي يمر بها القطاع الزراعي، والتي كانت أهم سماتها في العام ٢٠٠٩ الآتي:

١. استمرار مصادرة الأراضي لغايات الاستيطان والجدار والطرق وغيرها من المبررات التي تقودها الحكومة الإسرائيلية، إذ بلغ حجم الأراضي التي تمت مصادرتها في العام ٢٠٠٩، أكثر من (١٦٠,٠٠٠)، أي مائة وستين ألف دونم، منها (١٣٩,٠٠٠) مائة وتسعة وثلاثين ألف دونم في السفوح الشرقية.

٢. استمرار إغلاق وعزل جزء كبير من الأراضي كما هو الحال في الأغوار والمناطق المعزولة خلف الجدار، وأيضاً المناطق العازلة في قطاع غزة.

٣. استمرار الجفاف في موسم ٢٠٠٩، وتأثيراته الكبيرة على القطاع الزراعي.
٤. استهداف الأراضي بالقصف بالفسفور الأبيض في قطاع غزة، وتلويث مصادر المياه.
٥. تدمير كلي لقطاع الزراعة في قطاع غزة أثناء العدوان، الأمر الذي تسبب في خسائر زادت قيمتها على مئتا مليون دولار.
٦. الخدمات الزراعية وفي مقدمتها الإرشاد والتدريب ما زالتا أقل من المستوى المطلوب.
٧. لا زال ارتفاع تكاليف المدخلات يشكل عائقاً أمام تنافسية القطاع الزراعي.
٨. شكلت اعتداءات المستوطنين على ممتلكات المزارعين أحد أهم التحديات التي واجهت القطاع الزراعي في العام ٢٠٠٩، حيث تحولت من ممارسة فردية إلى ظاهرة تأثرت بها معظم المناطق.
٩. يشكل الإغلاق والمعابر ونظام الحواجز في الضفة والقطاع أحد أهم التحديات التي واجهت القطاع الزراعي وأثرت في جدواه الاقتصادية. في حين أسهم النجاح النسبي لحملة مقاطعة منتجات المستوطنات إيجاباً في تحسين فرص المنتج الزراعي الوطني.
١٠. استمرت إسرائيل في انتهاج سياسة التهجير والطرد الجماعي ضد المزارعين والبدو في المناطق المختلفة وتحت ذرائع مختلفة.

واصل الوضع الفلسطيني الداخلي عام ٢٠٠٩ تدهوره، في ظل استمرار حالة التشرذم والانقسام، وفي ظل الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة ونتائجها الكارثيه، ففي أعقاب الحرب على غزة عادت أجواء المصالحة لتخيم، غير أنه سرعان ما تبددت الآمال في إتمامها وإنجازها، كما عاد الحصار على غزة، ومعه الدمار الناجم عن الحرب، ليترك سكان القطاع فريسة للألم والمعاناة. مُنعت الأموال المرصودة لإعادة إعمار غزة، واستخدمت أداة لتعميق الانقسام تارة، وأخرى كأداة للضغط والابتزاز السياسي. علاوة على ذلك، فشلت حكومة الأمر الواقع في فك الحصار وإعادة الإعمار، وسارت عكس التيار العربي والدولي ولم تحقق اختراقاً سياسياً حقيقياً، وهذا ما جعلها تتكفئ على معالجة قضايا محلية أربكت الجمهور وقلصت من مساحات حرية العمل العام والتعبير عن الرأي، وعانت المنظمات الأهلية من ممارسات وتعليمات مقيدة ومخالفة لقانون الجمعيات الفلسطيني لعام ٢٠٠٠، وصلت في بعض الحالات إلى الإغلاق ومصادرة الموجودات.

بقي الاقتصاد الفلسطيني في القطاع يعاني من إغلاق المعابر والحصار المفروض عليه منذ أكثر من سنتين، ومن انفصام سياسي واجتماعي واقتصادي عن الضفة الغربية من ناحية، وفصل القطاع عن العالم الخارجي من ناحية أخرى، مما نتج عنه آثار اقتصادية كبيرة، من بينها انخفاض حجم التجارة وتدهور مستوى المعيشة وزيادة الغلاء والفقر وارتفاع نسبة البطالة. بلغت نسبة البطالة في قطاع غزة ٣٩,٣٪. كما وصلت نسبة الفقر في غزه إلى ٨٠٪. وتفيد نسبة ١٨,٦٪ من الأسر بانخفاض دخلها منذ العدوان الإسرائيلي الأخير إلى حوالي ١٥٦٧ شيكل، أي أقل من معدل النفقات الشهري الذي يبلغ ١٧٣٤ شيكل. هذا وتفيد بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بأن ٣٣,٧٪ من الأسر في غزة تستهلك حالياً مواد غذائية سيئة الجودة، وأن ١٢,٢٪ تستهلك كميات طعام أقل مما كانت تستهلكه سابقاً. علاوة على أن ٤٧,٨٪ من الأسر ليس لديها القدرة على شراء المواد الغذائية. مع تقليص كميات الوقود والكهرباء المسموح إدخالها، يعيش قطاع غزة ظلاماً دامساً معظم الوقت، ناهيك عن الآثار المدمرة على مناحي الحياة كافة.

منيت الزراعة في قطاع غزة عام ٢٠٠٩ بخسائر فادحة جراء استمرار الإغلاق والحصار، ونتيجة الحرب العدوانية التي تركزت عملياتها بالأساس في المناطق الزراعية المحاذية لخط الهدنة (حوالي ٢٠٠ مليون دولار، وهو ما يشكل ٥٥٪ من مجمل الخسائر المباشرة الكلية للحرب). وقد تعرض قطاع المياه والصرف الصحي إلى خسائر قدرت بحوالي ٦ مليون دولار جراء العدوان (تدمير آبار كلي وجزئي)، ولا يزال حوالي عشرات آلاف الفلسطينيين يعيشون دون مصدر مياه.

يعتبر إنشاء ما يسمى ب"المنطقة العازلة" البرية من بين أكثر الممارسات الإسرائيلية انتهاكاً لأحكام القانون الدولي وما يشكل جريمة حرب. يتغير اتساع المنطقة / الحزام الأمني من ٣٠٠ متر وحتى مسافة ٢ كيلومتر في بعض الأحيان. حيث تمثل هذه المنطقة العازلة حوالي ٣٠٪ من مساحة

الأراضي الزراعية في القطاع لا يمكن الوصول إليها بدون مخاطرة شخصية، كما تقوم قوات الاحتلال بتنفيذ اجتياحات متكررة تقوم خلالها بتجريف مساحات من الأرض والمزروعات مما يكبد المزارعين خسائر مالية فادحة. هذا وتحظر قوات الاحتلال على الصيادين الفلسطينيين الوصول إلى أكثر من ثلاثة أميال بحرية ما ألحق الضرر بمصادر رزق عائلات أكثر من ٣٤٠٠ صياد و٢٠٠٠ عامل. لكل ما سبق، ليس غريباً أن يهبط إسهام القطاع الزراعي في الناتج الإجمالي المحلي في القطاع من ١٠,٤٪ سنة ١٩٩٩ إلى ٣,٦٪ سنة ٢٠٠٩.

بالنظر إلى جملة التحديات والمشاكل التي عانى منها المجتمع الفلسطيني وانعكاساتها على شرائحه وقطاعاته الإنتاجية والخدمية، فإن سؤالاً يطرح نفسه هنا، هل كانت تدخلات الإغاثة الزراعية منسجمة مع هذه المشاكل؟. وما هو الإسهام الذي قدمته الإغاثة الزراعية في الاستجابة لهذه الفجوات والتحديات المختلفة. هذا هو المعيار الذي تحاكم فيه الإغاثة الزراعية إنجازاتها ونجاحاتها، ولن تتردد الإغاثة الزراعية بعد إبراز الإنجازات وربطها هذا الواقع، من التوقف عن الإخفاقات والصعوبات والمعيقات التي حالت دون تقدمها حيال مواجهة هذه الصعوبات بشكل أكثر فاعلية وكفاءة. هذا ما سوف تظهره تدخلات الإغاثة المشار إليها في الفصل الرابع من هذا التقرير.

- فمع بداية العام ٢٠٠٩ كانت الاغاثه الزراعية من أولى المؤسسات في الاستجابة للصعوبات التي نشأت جراء العدوان الإسرائيلي، حيث قامت بتجنيد مصادرها وشبكات علاقاتها، الأمور التي مكنتها من إدخال أكثر من ٥٠٠ طن من المساعدات الانسانيه لأهلنا في غزه.
- قامت المؤسسه بعمل دراسة مسحية لمجمل الخسائر التي تعرض لها القطاع الزراعي، شكلت نتائج المسح هذا أساسا للعديد من البرامج الإغاثيه والخطط قصيرة وطويلة المدى، لتأهيل وتنمية القطاع الزراعي.
- أطلقت الاغاثه الزراعية برنامج من المزارع الفقير إلى الأسر الفقيرة، والذي أسهم كثيرا في تعظيم قيم التكافل الاجتماعي وأصبح برنامجا رئيسا ومحط أنظار العديد من الجهات التمويلية.
- سارعت إلى إطلاق عمليات ترميم واغاثه بهدف تأهيل القطاع الزراعي، مع العديد من المؤسسات العاملة "اتحاد المزارعين، لجان العمل الزراعي، المرأة الريفية، مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين"، حيث أولت الاغاثه الزراعية أهميه قصوى للمنطقة العازلة التي فرضتها إسرائيل حول القطاع بتكثيف عمليات الاستصلاح والترميم للأراضي الواقعة ضمن هذا الحزام، وتبنت هذه المنطقة أمام العديد من الجهات الممولة.

- تجنيد شبكة علاقاتها مع مختلف الجهات الممولة، للضغط على إسرائيل لفتح المعابر أمام عمليات التصدير للمحاصيل التصديرية وإدخال المواد اللازمة للإنتاج الزراعي، والتي أسفرت عن تسويق ٥٠ طن من محصول الفراولة و ٤,٠٠٠,٠٠٠ زهره للسوق الخارجي.
- المحافظه على زراعات معينه (الفراولة ،الورد، العنب) في غزه لتجاوز الظرف القاسي من خلال توفير الدعم للمزارعين واستمرارهم في العملية الانتاجيه وخلق فرص العمل لهم.
- إيلاء أهميه خاصة لجمعيات المزارعين في القطاع، وتقديم الدعم اللوجستي لها وترميم بناها التحتية والمحافظة على شهادات الإنتاج والجودة لها استعداداً لتحسن الظروف.
- استمرت الاغاثه الزراعية بتقديم برامجها المعتادة والهادفة إلى تأهيل وتطوير البنية التحتية (شبكات الري، صيانة وفتح الطرق الزراعية، ترميم البيوت البلاستيكية)، بالاضافه إلى برامج الإرشاد المتخصص وتدريب المهندسين الزراعيين حديثي التخرج.

بقيت الاغاثه الزراعية أحد أهم اللاعبين والمدافعين عن المزارعين وهمومهم في قطاع غزه، ومن الجدير ذكره أن سلة الخدمات المقدمه لقطاع غزه شكلت ٤٣٪ من حجم الميزانية للعام ٢٠٠٩.

٣-١ المرجعيات والهيكلية

للإغاثة الزراعية مرجعيات واضحة للحكم ورسم السياسات وصنع القرارات تتمثل ب:

الهيئة العامة: تتألف الهيئة العامة من مجلس يبلغ عدد أعضائه ٧٥ عضوا (٥٣ من الرجال و٢٢ من النساء) موزعين على الوطن والشتات وممثلين لمعظم القطاعات وهي أعلى مرجعية تشريعية في الإغاثة.

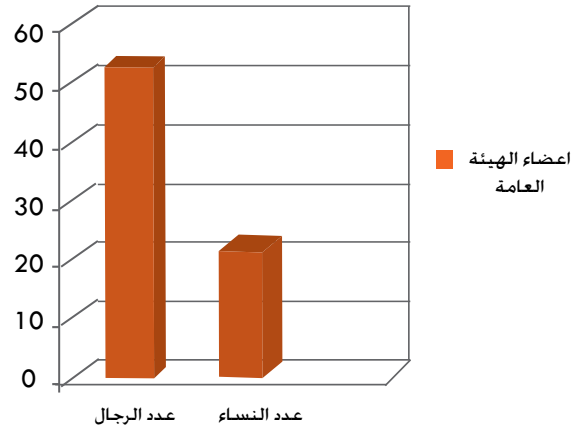

مجلس الإدارة: يتألف من ١٣ عضوا يجرى انتخابهم من قبل الهيئة العامة، وهم الجهة المسئولة عن مراقبة الجهاز التنفيذي ومدى التقيد والالتزام بالسياسات والإجراءات التي أقرت من قبل الهيئة العامة، هذا وانبثق عن المجلس أربع لجان تتابع الوضع العام للجمعية وتجتمع باستمرار لمتابعة الأمور عن كثب وهي كالتالي:

١. لجنة العلاقات العامة والإعلام.
٢. لجنة العلاقات الوطنية.
٣. لجنة الممتلكات.
٤. لجنة السياسات والاستراتيجيات.

الإدارة التنفيذية: تتألف هذه الإدارة من المدير العام للجمعية ونائبيه في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومدراء الدوائر المركزية والمستشارين ومدراء الفروع في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وهي الجهة التنفيذية المسئولة عن تحقيق الأهداف المرسومة لها من قبل مختلف المرجعيات.

إدارة البرامج الفرعية: يتألف هذا الطاقم من مدراء البرامج ومنسقي المشاريع التابعة للدائرة المعنية لتحقيق الأهداف المرسومة، حيث عمدت الإغاثة إلى تجزئة العمل ضمن ٣ برامج رئيسة قامت على تنفيذها دوائر فنية وداعمة مركزياً، وكذلك يوجد مساعدين في غزة لكل تلك الدوائر لتسهيل العمل والتواصل ما بين الضفة و قطاع غزة.

الدوائر الفنية: تتكون الدوائر الفنية من خمس دوائر كما يلي:

١. دائرة البرامج والمشاريع.
٢. دائرة بناء القدرات.

٣. دائرة الضغط والمناصرة.
٤. دائرة الإرشاد والتقنيات الزراعية.
٥. دائرة التجارة العادلة.

الدوائر الداعمة:

١. الدائرة المالية .
٢. دائرة المصادر البشرية.

إدارة الفروع: تتألف من مدير/ ة للفرع وفريق عمل من المرشدين / ات التنمويين والمسئولين عن تنفيذ جميع الأنشطة موزعين على خمسة مكاتب كما يلي:

١. المكتب الرئيس في رام الله.
٢. مكتب فرعي لإدارة شؤون القطاع في غزة.
٣. مكتب لإدارة شؤون الشمال ويغطي كل من جنين، نابلس، طوباس، طولكرم وقلقيلية.
٤. مكتب لإدارة شؤون الوسط ويغطي القدس، الأغوار، رام الله وسلفيت.
٥. مكتب لإدارة شؤون الجنوب ويغطي منطقتي بيت لحم والخليل.

جميع هذه المكاتب مجهزة بأحدث الوسائل الإدارية من حيث: أنظمة الحاسوب والمعلومات ووسائل الاتصال المرئي من خلال شبكة الفيديو كونفرنس والمسموع من خلال شبكة جوال.

مراكز التدريب: حرصت الإغاثة منذ انطلاقتها على إنشاء وتفعيل الجانب التطبيقي للعلوم والأبحاث الزراعية وحواضن للمشاريع والأفكار الخلاقة ، ولها حاليا ثلاثة مراكز لتدريب المهندسين الزراعيين حديثي التخرج (مركز الشهيدة رجاء أبو عماشة – أريحا، مركز الشهيد نعيم خضر في الزبابدة، مركز التدريب الزراعي في غزة).

الهيكلية التنظيمية

الشكل التالي يوضح التنظيم الإداري للمؤسسة

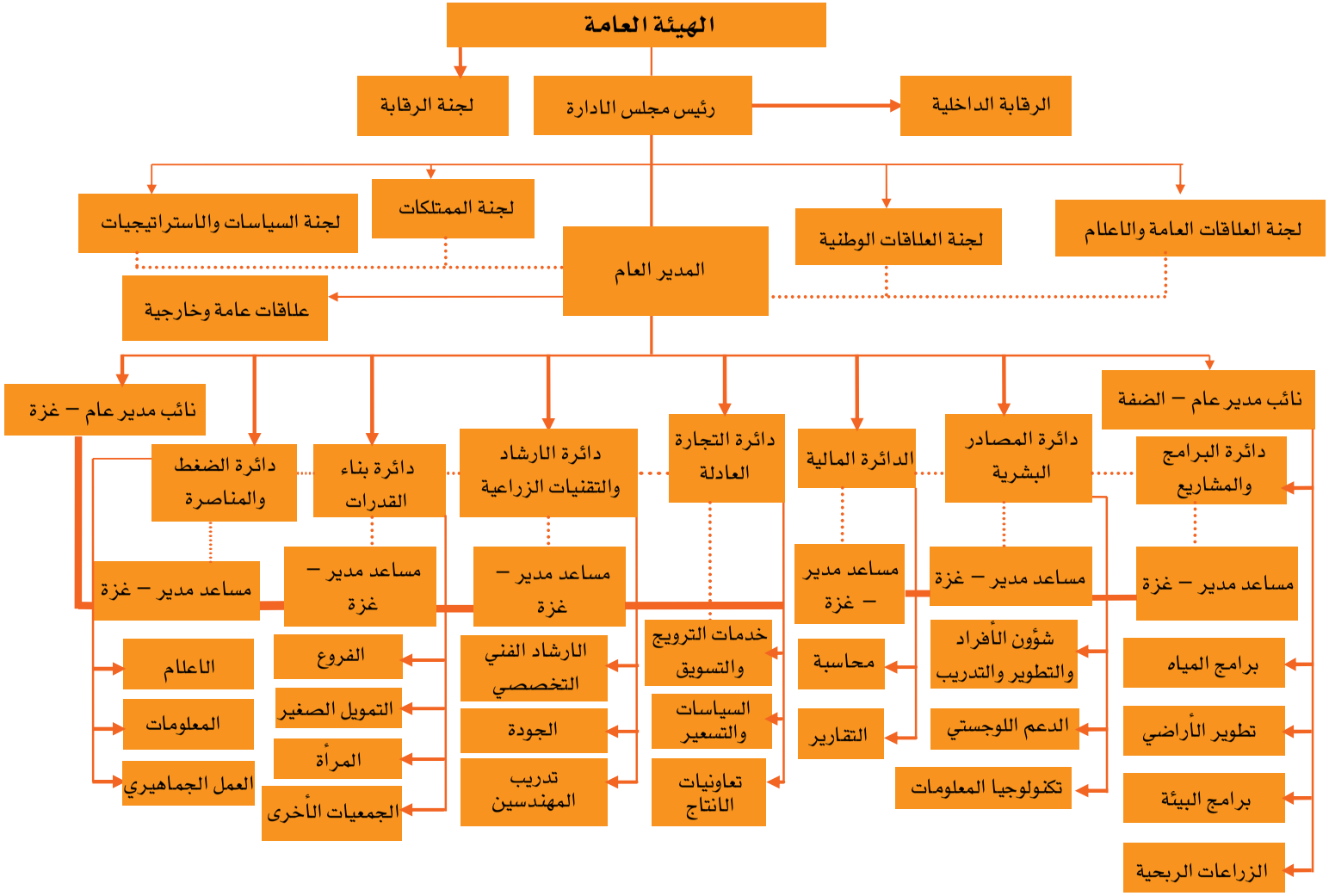
الهيئة العامة
لجنة الرقابة
رئيس مجلس الادارة
الرقابة الداخلية
لجنة السياسات والاستراتيجيات
لجنة الممتلكات
لجنة العلاقات الوطنية
لجنة العلاقات العامة والاعلام
المدير العام
علاقات عامة وخارجية
نائب مدير عام – غزة
دائرة الضغط والمناصرة
دائرة بناء القدرات
دائرة الارشاد والتقنيات الزراعية
دائرة التجارة العادلة
الدائرة المالية
دائرة المصادر البشرية
نائب مدير عام – الضفة
دائرة البرامج والمشاريع
مساعد مدير – غزة
مساعد مدير – غزة
مساعد مدير – غزة
مساعد مدير – غزة
مساعد مدير – غزة
مساعد مدير – غزة
الاعلام
المعلومات
العمل الجماهيري
الفروع
التمويل الصغير
المرأة
الجمعيات الأخرى
الارشاد الفني التخصصي
الجودة
تدريب المهندسين
خدمات الترويج والتسويق
السياسات والتسعير
تعاونيات الانتاج
محاسبة
التقارير
شؤون الأفراد والتطوير والتدريب
الدعم اللوجستي
تكنولوجيا المعلومات
برامج المياه
تطوير الأراضي
برامج البيئة
الزراعات الربحية

٣-٢ البيئة الداخلية

الأنظمة

على مستوى المؤسسة شهد العام ٢٠٠٩ نقلة نوعية في تحديث وتطوير أنظمة المعلومات، حيث يجري ربط النظام الالكتروني الخاص بالموارد البشرية ونظام إدارة المشاريع (بما فيها نظام المعلومات الجغرافي) والنظام المالي داخل الجمعية للوصول إلى نظام متكامل لإدارة المعلومات (Fully Integrated Management Information System) والذي سيكون أساسا في التخطيط والمتابعة والرقابة لسلة الخدمات والبرامج التي تقوم الجمعية بتقديمها لمختلف الفئات المستهدفة.

الكادر

بلغ عدد العاملين حتى ٢٠٠٩/١٢/٣١، ١٥٦ موظفاً بزيادة ١٧ موظف عن العام ٢٠٠٨ وتشكل الإناث ما نسبته ٣٧٪ من مجموع العاملين بزيادة مقدارها ١٪ عن العام السابق، حيث بذلت المؤسسة

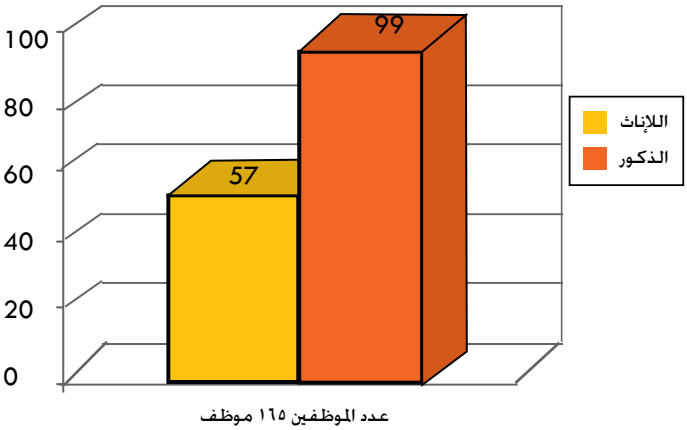

عدد الموظفين ١١٥ موظف

جهوداً حثيثة من أجل تحقيق التوازن بين الجنسين بالرغم من بعض المعيقات في عملية التوظيف بسبب التنافس الشديد على الموظفين المؤهلين، و نقص الخبرة لدى الإناث على المستوى الوظيفي. وتركز عمل المؤسسة ميدانيا ويعكس ذلك نسبة الإناث في الوظائف المركزية المكتبية.

كذلك تولي الجمعية أهمية خاصة للنهوض بالكادر البشري من خلال إشراك الطواقم في مختلف البرامج التعليمية والتدريبية المحلية والخارجية، ففي هذا الإطار تم تدريب ٨٥ موظفا في المجالات الآتية: مجال بناء القدرات ومكونات الأدلة التدريبية، مجال تطوير الأدلة التدريبية، مجال كتابة التقارير، مجال الإقراض "Product Development" ، مجال الشبكات / تكنولوجيا المعلومات، مجال المكافحة المتكاملة، مجال مستجدات الإنتاج النباتي، مجال إدارة القروض وتسعير الفائدة، التنمية الريفية، مجال إدارة وتنفيذ المشاريع، مجال العلاقات العامة، تطوير الأداء البشري، اللغة الإنجليزية، دورات متطورة في النظام المالي والتدقيق.

كما وفرت المؤسسة في مجال التعليم الجامعي العالي فرصة لموظفيها (عدد ٨) للاستفادة من برنامج الماجستير، وعدد ٣ من خارج المؤسسة في مجالات التنمية الريفية المستدامة.

انطلاقاً من رؤية الإغاثة أن الحافزية المادية أو المعنوية أو الاثنين معا لها أهميه كبرى في تحسين بيئة العمل، قامت المؤسسة بإطلاق تقييم الأداء لعام ٢٠٠٩ وتصميم سلة من الحوافز للموظفين الذين يبدون تميزا في أدائهم في مجال العمل خلال عام ٢٠٠٩. كما رعت عدداً من الفعاليات كالاحتفال بأعياد ميلاد الموظفين في نهاية كل شهر، ويوم المرأة العالمي وغيرها من المناسبات الدينية والوطنية. كذلك قامت الإغاثة خلال العام ٢٠٠٩ بتجديد / وإبرام ٣ عقود مع شركات مفروشات وأجهزة كهربائية كبرى، تمتد فروعها في أكثر من محافظة داخل الوطن تهدف إلى تسهيل عملية الشراء بالتقسيط الميسر لموظفي الإغاثة الزراعية.

الفروع والمكاتب

استمرت المؤسسة خلال عام ٢٠٠٩ بإيلاء مراكزها ومكاتبها وفروعها ومعاهدها اهتماما كبيرا، حيث تم تحديث أثاثها وأجهزتها المكتبية وصيانتها بشكل شامل من اجل الحفاظ على أصول المؤسسة، كما تم تطوير نظام أمن ونظام حريق في المركز الرئيس، بالإضافة إلى إعادة تأهيل شبكة الكمبيوتر الداخلية وخطوط الاتصال الالكتروني لزيادة فعالية التواصل بين مركز المؤسسة وفروعها والعالم الخارجي.

٣-٣ قيم العمل

يحكم عمل الاغاثه الزراعية مجموعة من القواعد والقيم التي تعتمد في جوهرها على:

١. الحرص على تمثيل القطاع الزراعي لدى مراكز رسم السياسات وصنع القرار حيث ستشارك

الاغاثة الزراعية بفاعليه في تطوير استراتيجية وزارة الزراعة للفترة ٢٠١١-٢٠١٣.

٢. التشبيك مع مؤسسات المجتمع المدني المحلية والدولية، حيث نجحت الجمعية في تكريس وقيادة العديد من التحالفات المحلية والدولية الهادفة لحماية القطاع الزراعي وتطوير الريف الفلسطيني.

٣. التنسيق الفاعل مع باقي المؤسسات العاملة في الميدان من خلال تبادل الخبرات والمعلومات لتجنب التناقض والتضارب في الرؤى والأهداف.

٤. الانحياز للفقراء والمناطق الريفية المهشمة.

٥. بناء قدرات المؤسسات القاعدية والفئات المستفيدة وتفعيل قيم الشراكة مع المجتمع المحلي حيث لا يقتصر دور الاغاثه الزراعية على تقديم الخدمة بل تكاملها وإحداث تغيير ايجابي اقتصادي / اجتماعي مستدام.

٦. تعظيم قيم التطوع والتكافل الاجتماعي والذي ضمن استفادة أكثر الفئات فقرا من الخدمات التي تقدمها الاغاثه الزراعية، حيث كان للتكافل والعمل التطوعي دوراً كبيراً وتحديداً في قطاع غزة الدور الأكبر في الاستجابة للاحتياجات الإنسانية.

٧. قيم الشفافية والمساواة حيث يتساوى الجميع في التنافس للحصول على الخدمة وفق معايير واضحة وآلية اختيار معلنة للجميع.

٨. الشفافية والمساءلة إذ تخضع جميع المشاريع لعمليات التقييم والتدقيق الداخلي والخارجي وفق معايير واضحة وشفافة وتعلن نتائجها للمعنيين.

٩. مراعاة البعد الجندري في جميع المراحل وضمان نصيب النساء في التوظيف ومخصصاتها من الموازنة العامة وإزالة جميع الحواجز التي تمنعها من الاستفادة.

٣-٤ آليات العمل

انتهجت الجمعية العديد من الإجراءات لتنفيذ الأنشطة المخططة وفق مجموعة من الخطوات تضمن المشاركة الواسعة لتحقيق أفضل النتائج وإحداث التغييرات الايجابية والدائمة على مختلف الفئات المستهدفة ويمكن تلخيص هذه الخطوات بالآتي:

الطواقم

تعتمد الإغاثة الزراعية في عملها على طاقم متنوع الخبرات موزعين على مختلف مكاتبها. وتبذل الإغاثة الزراعية جميع الجهود في استقطاب الكفاءات المحلية والاستعانة بالخبرات الخارجية بما يتناسب مع برامجها منتهجة استراتيجيه هادفة لتوظيف النساء على جميع المستويات.

أدلة العمل

وفقا للنظام الداخلي للجمعية تقوم الدائرة المعنية بإصدار دليل عمل لجميع المشاريع التي تنفذها

والتي تزيد موازنتها عن ٢٠,٠٠٠ دولار حيث يحتوي دليل عمل المشروع على:

- وصف كامل لطبيعة المشروع من حيث الجهة الممولة، مدة المشروع، أماكن التنفيذ والفئات المستهدفة.
- الإطار المنطقي للمشروع والذي يبين أهداف المشروع وأنشطته وأوجه الصرف المالي.
- الجوانب التنفيذية من حيث الإعلان واختيار المستفيدين، قيمة الدعم وأشكاله.
- الجوانب الرقابية على نوعية الخدمات المقدمة لمراقبة الجودة.
- استراتيجيات تسليم الخدمة للمستفيدين.

الإعلان عن الخدمة

تقوم الإغاثة الزراعية بالإعلان عن خدماتها في مواقع العمل المستهدفة بجميع الوسائل الممكنة لضمان وصول المعلومة للجميع من خلال الإعلان المكتوب في جميع المرافق العامة واللقاءات المتكررة لجميع المؤسسات العاملة في الموقع.

تشكيل لجان العمل

خلال مرحلة الإعلان عن المشروع تقوم الجمعية بعقد سلسلة من اللقاءات التحضيرية مع جميع المؤسسات والتجمعات على مستوى الموقع، تتوج بتشكيل لجنة للمشروع تمثل معظم هذه التشكيلات، مع إيلاء أهمية خاصة لتمثيل النساء في هذه اللجان. كما تلعب هذه اللجان دورا حيويا في تنفيذ المشروع بدءاً من الإعلان، توزيع الطلبات، اختيار المستفيدين، الرقابة على سير العمل ونوعية الخدمات المقدمة والصرف المالي للمشروع، وأخيرا استلام الخدمة.

اختيار المستفيدين

عملية اختيار المستفيدين تتم وفق آلية تتسم بأقصى درجات الشفافية والتنافس الحر وتكافؤ الفرص أمام الجميع، حيث تجري العملية من قبل لجنة الموقع والجمعية وفقا لمعايير اختيار واضحة تغطي الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والفنية للخدمة المعلن عنها، ويتم الفرز واختيار المتقدمين الحاصلين على أعلى تقييم وإعلان النتائج للجميع.

التعاقدات والشراء

جميع عمليات التعاقد على الخدمات والمواد تتم وفق نظام المشتريات المعمول به في المؤسسة، وكذلك أنظمة الجهة الممولة والذي يبدأ باستدراج العروض وصولا إلى التناقص الحر والمفتوح وفقا لشروط مرجعية / جدول كميات ومواصفات من خلال وسائل الإعلان الرسمية المحلية والدولية، حسب الموازنة المخططة بهدف الحصول على أفضل خدمة وبالسعر المنافس والمجدي اقتصاديا.

المتابعة والرقابة

- إجراءات المتابعة ومراقبة الجودة تتم على جميع المستويات وتغطي جميع المراحل بدءاً من التخطيط وانتهاء بإغلاق النشاط وتسليم الخدمة للمستفيدين لضمان تحقيق الأهداف المرسومة من حيث الكفاءة والفاعلية في الأداء واستخدام الموارد.
- على المستوى المركزي حيث يقوم الموظف المكلف بالتأكد من تماشي المشاريع مع الأهداف العامة للمؤسسة كما يقوم مدراء البرامج ومنسقي المشاريع بمراقبة الكفاءة والفاعلية في تنفيذ الأنشطة المخططة واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتذليل الصعاب والمخاطر التي تهدد بيئة العمل وضمان جودة الخدمات.
- على مستوى الفروع يقوم مدراء الفروع والعاملون الميدانيون بمراقبة ومتابعة العمل في الميدان لضمان الشفافية في الاختيار والمشاركة الواسعة لمختلف الشرائح من خلال أطرهم التنظيمية ولجان العمل ونوعية الخدمة المقدمة.

إعداد التقارير

تتمتع الاغاثه الزراعية بنظام دوري ومنتظم للتقارير، حيث يتم إعداد مختلف التقارير المالية والفنية ضمن قنوات اتصال واضحة. كما تتمتع الاغاثه الزراعية بنظام معلومات للتوثيق واتخاذ القرار بما يتلاءم ونوعية التقارير المطلوبة على جميع المستويات الإدارية ولمختلف الأغراض.

التنسيق مع الجهات الحكومية وغير الحكومية

استنادا إلى تحليل الشركاء ومسح المؤسسات العاملة في مواقع العمل المستهدفة، يقوم مدير المشروع ومدير الفرع بوضع خطة للتعامل مع مختلف الشركاء، لضمان التنسيق والتكامل وتبادل الخبرة من خلال لجان العمل التوجيهية مركزيا وعلى مستوى المواقع من خلال لجان العمل الميدانية.

يغطي هذا التقرير العام ٢٠٠٩ وهي السنة الثانية من الخطة الإستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠ والتي تهدف إلى المساهمة في تحقيق التنمية الريفية المتكاملة من خلال تحقيق الأهداف الإستراتيجية الآتية:

١. تعزيز الدور الاقتصادي للقطاع الزراعي بالمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة.
٢. المساهمة في تحسين أداء الجمعيات والاتحادات والمنظمات القاعدية وتعظيم دورها المجتمعي.
٣. تعزيز دور جمعية التنمية الزراعية (الاغاثه) في عملية النضال الوطني والاجتماعي.
٤. المحافظه على استدامة المؤسسة.

من اجل تحقيق الهدف الاستراتيجي **الأول** عملت الاغاثه الزراعية على:

- تحسين الوصول للمصادر الطبيعية (الأرض والمياه) وحمايتها.
- تطوير أداء الكوادر البشرية في القطاع الزراعي ورفع مستوى الإرشاد الفني والتنموي.
- تحسين جودة المنتج الزراعي المحلي وزيادة فرصته التسويقية.
- تعزيز التكافل الاجتماعي ومساعدة العائلات الفقيرة في ظروف الطوارئ.

من اجل تحقيق الهدف الاستراتيجي **الثاني** عملت الاغاثه الزراعية على:

- بناء قدرات المؤسسات والاتحادات والتجمعات القاعدية.
- المساهمة في تنظيم الفئات المستهدفة في أطر مطلبيه واجتماعية واقتصادية.
- دعم هذه الجمعيات في جهدها من أجل تعظيم موجودات محافظها الادخارية والاقراضية.

من اجل تحقيق الهدف الاستراتيجي **الثالث** عملت الاغاثه الزراعية على:

- تطوير دور المؤسسة في الشبكات المحلية والإقليمية وزيادة التأثير في قيادة النضال الوطني.
- زيادة كفاءة العاملين في المؤسسة في استخدام تقنيات الضغط والمناصرة.
- تعميق قيم المجتمع المدني لدى العاملين في المؤسسة.
- تحسن تبني قيم السلام المبني على العدل والحرية.

من اجل تحقيق الهدف **الرابع** عملت الإغاثة الزراعية على:

- بناء قدرات الكادر من خلال برامج التدريب والتعليم لطواقمها.
- توسيع شبكة العلاقات المحلية والخارجية .
- تطوير البنية التحتية للمؤسسة.

٤-١ وصف للبرامج العاملة

تم تنظيم تدخلات الإغاثة الزراعية من خلال ثلاث برامج رئيسة، حيث يعمل كل برنامج على

تحقيق واحد أو أكثر من الأهداف الإستراتيجية التي تم ذكرها سابقا وهي كالأتي:

البرنامج الأول: برنامج الأمن الغذائي

يتشكل هذا البرنامج من مجموعة من التدخلات التي تهدف الى تعزيز الدور الاقتصادي للقطاع الزراعي، من اجل المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة، وذلك من خلال حماية المصادر الطبيعية (الأرض والمياه) وزيادة الرقعة المزروعة وتحسين إنتاجيتها وإحداث تغييرات في النمط الزراعي السائد، وكذلك إكساب العاملين على البرنامج المهارات وتقنيات الزراعة الحديثة ومتطلباتها كما يشمل البرنامج مجموعة من التدخلات الهادفة إلى إكساب المزارعين المهارات اللازمة واستيفائهم لشروط التصدير وتحسين قدراتهم التنافسية محليا ودوليا، وتمكينهم من الوصول للأسواق من خلال نشاطات التجارة العادلة، كذلك يغطي هذا البرنامج مجموعة من النشاطات المصممة خصيصا للاستجابة للحالات الطارئة للاغاثه الزراعية وكذلك العمل على تعزيز قيم التكافل الاجتماعي.

البرنامج الثاني: برنامج بناء القدرات

يغطي هذا البرنامج مجموعة واسعة من الأنشطة تعمل على تنظيم الفئات المستهدفة المزارعين / ات والنساء والشباب في أطر وتجمعات تدافع عن مصالحهم و يعمل على تقوية القائم منها، من أجل ضمان إشراك مختلف الشرائح المجتمعية في العملية التنموية، كما يولي هذا البرنامج أهمية خاصة إلى ضرورة تمكين المرأة وتسهيل وصولها لمصادر التمويل بتعظيم صناديقها الادخارية والاقراضية مما يضمن مشاركتها الفاعلة في التنمية.

البرنامج الثالث: برنامج المجتمع المدني

البرنامج جملة من التدخلات التي تبلورت من اجل تعزيز دور الاغاثه الزراعية في عملية النضال الوطني والاجتماعي، انسجاما مع رؤية المؤسسة ورسالتها في تعميم قيم المجتمع المدني من: الديمقراطية، الحكم الصالح، الانحياز للفقراء في ظل مجتمع فلسطيني حر تسوده قيم العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، ويشكل دعامة لباقي البرامج من خلال مجموعة من الأنشطة التوعوية والتثقيفية والجماهيرية والإعلامية والبحثية، والتي تسلط الضوء بشكل اكبر على القضايا التي تهم الريف الفلسطيني.

هذا وقد تركز عمل الاغاثه الزراعية ضمن المجالات الآتية:

- زيادة الرقعة المزروعة البعلية والمروية من خلال أنشطة الاستصلاح وإنشاء الطرق الزراعية وإعادة زراعة الأراضي المدمرة في قطاع غزة وتوفير مصادر للري لها.
- حماية البيئة من خلال تنظيم حملات الزراعة والتجميل وزارعة الأشتال.
- تطوير وحماية المصادر المائية للقطاع الزراعي من خلال مد شبكات الري وتشجيع أنشطة الحصاد المائي ومعالجة وإعادة استخدام المياه العادمة.

- تقديم الدعم لقطاع المحاصيل التصديرية (الورد، والتوت الأرضي) خاصة في غزة.
- تطوير جودة المنتج المحلي وتعزيز إمكانياته التسويقية من خلال تطوير مراكز الفحص ومنح الشهادات.
- تطوير الاقتصاد المنزلي وخاصة للنساء من خلال أنشطة الحدائق المنزلية والمشاريع الصغيرة.
- بناء قدرات المنظمات القاعدية والتجمعات من خلال أنشطة التوعية والدعم اللوجستي والدعم المالي.
- تسليط الضوء على معاناة الشعب الفلسطيني من خلال تسويق أسس السلام العادل وإنتاج الأفلام التوثيقية والمشاركة في المؤتمرات المحلية والدولية.
- بناء قدرات المهندسين حديثي التخرج من خلال برامج التدريب والدخول في شراكات مع الجامعات المحلية.
- خلق فرص عمل لجمهور المتعطلين عن العمل من خلال أنشطة تعتمد على التشغيل اليدوي.
- تقديم خدمات الإرشاد للمزارعين/ات للوصول إلى زراعة مستدامة من خلال خدمات الإرشاد المتخصص.

كما تميز العام ٢٠٠٩ بسرعة الاستجابة للمستجدات الخاصة بالوضع الناشئ عن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزه ويسجل للاغاثه الزراعية القدرة على الوصول وخدمة المحتاجين في أحلك الظروف، مستندة إلى الثقة والعلاقة المميزة مع مختلف الجهات المانحة وشبكة اللجان والمتطوعين على الأرض من الناحية الأخرى.

٤-٢ الفئات المستهدفة ومواقع العمل

استهدفت الاغاثه الزراعية في عملها العديد من شرائح المجتمع الفلسطيني من خلال سلة واسعة من الخدمات، يمكن تصنيف هذه الشرائح إلى:

١) **فئة المستفيدين المباشرين وتشمل:**

- المزارعون / ات العاملون في مجال الزراعات البعلية والمروية.
- النساء الريفيات.
- المهندسون الزراعيون حديثو التخرج.
- المرشدون المتخصصون في الإرشاد التنموي.
- جمعيات وتجمعات المزارعين والنساء والشباب.
- الناشطون على مستوى المجتمع المحلي.
- العمال المتعطلون عن العمل.

٢) **فئة المستفيدين غير المباشرين وتشمل:**

- وزارات ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية وفروعها على امتداد الوطن (وزارة الزراعة، سلطة المياه، وزارة العمل، وزارة الداخلية، الحكم المحلي، العمل، الضمان الاجتماعي، البيئة).
- المجالس البلدية والقروية في مواقع العمل المختلفة.
- اللجان المحلية في المواقع المستهدفة.
- القطاع الخاص من خلال التعاقدات ونقل التكنولوجيا وتوطينها.
- مراكز البحث العلمي (معاهد وجامعات).
- المنظمات المحلية والدولية العاملة في مجال تنمية الريف الفلسطيني.

الفصل الخامس: ملخص الانجازات للعام 2009

يغطي هذا التقرير أهم انجازات العام ٢٠٠٩ وهو العام الثاني للخطة الإستراتيجية الثلاثية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠ والتي تسعى للمساهمة في تحقيق التنمية الريفية المتكاملة. خلال هذا العام قامت الإغاثة الزراعية بتنفيذ ٤٧ مشروعاً في الضفة وغزة (**لاحظ مرفق رقم ١**) موزعة على الأهداف الإستراتيجية المختلفة:

٥-١ تعزيز الدور الاقتصادي للقطاع الزراعي بالمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة

أهم الانجازات التي تم تحقيقها ضمن هذا الهدف خلال العام ٢٠٠٩ كانت:

المجال	انجازات العام ٢٠٠٨	انجازات العام ٢٠٠٩	المستفيدين للعام ٢٠٠٩		النتائج
			مباشرين	غير مباشرين	
تحسين الوصول للمصادر الطبيعية (الأرض والمياه) وحمايتها	استصلاح متكامل ل ٢١٨٢ دونم	استصلاح متكامل ل ٢٤١٠ دونم	٦٩٢ عائله زراعيه	٤٨٤٤ فردا	زيادة دخل العائلات المستفيدة بمقدار ٨٪
	شق وتأهيل ٥١ كم من الطرق الزراعية	شق وتأهيل (١٠٠,٧٥) كم من الطرق الزراعية	٤٩٨٠ عائله وإفادة ٢٤٩٠٠ دونم	٣٤٨٦٠ مستفيداً	زيادة المساحات المخدومة بنسبة ٣٪
	مد وترميم ٢,٥٠ كم من شبكات الري	مد وترميم ٦١ كم من شبكات الري	٣٠٧٧ عائله وإفادة ٨٢٠٠ دونم	٢١٥٣٩ مستفيداً	خفض الفاقد بنسبة ٣٥٪
	بناء ٢١٥ بئر و ٣٥ بركه اسمنتيه ومعدنية	بناء ١١١ بئر و ٥٣ بركه اسمنتيه ومعدنية	٢٤٣ عائله	١٧٠١ مستفيداً	بلغ حجم المياه المحصودة من هذه المنشئات ٩٤٥٠٠ م٣
		إنشاء شبكة مياه للشرب بطول ٣ كم ومحطة للضخ خزان بسعة ٥٠٠ م٣	٨٣٠	٥٠٠٠ مستفيداً	
تطوير أداء الكوادر البشرية ورفع مستوى الإرشاد الفني	توزيع مستلزمات الإنتاج العضوي ٤٢٠ مزارع	توزيع مستلزمات الإنتاج العضوي	٧٧٠ مزارع	٥٣٩٠ مستفيداً	التوسع في ألزراعه العضوية بنسبة ٢٥٪
	تدريب ٤٠ مهندس/ه حديث التخرج	تدريب ٤٠ مهندساً/ه زراعيه حديث التخرج	٤٠	٤٠ مستفيداً	
	تدريب ٢٩٩٣ مزارع/ة من خلال عقد ١٧٠ دوره	تدريب ٣٩٢٠ مزارع من خلال عقد ١٩٦ دوره	٣٩٢٠ مزارع/ه	٢٧٤٤٠ مستفيداً	

المجال	انجازات العام ٢٠٠٨	انجازات العام ٢٠٠٩	المستفيدين للعام ٢٠٠٩		النتائج
			مباشرين	غير مباشرين	
تحسين جودة المنتج الزراعي المحلي وزياد فرصته التسويقية	تسهيل تصدير ٥٢٥ طن من المنتجات الزراعية ل ٦٤٥ عائله	تسهيل تصدير ٥٠٠ طن من المنتجات	١٢٠٠ عائله	٨٤٠٠ مستفيداً	تقلص الصادرات الى ٩٦٪ مقارنه بالعام ٢٠٠٨
تعزيز التكافل الاجتماعي	تطوير الاقتصاد المنزلي من خلال تطوير ١١٤٥ حديقة منزليه	تطوير الاقتصاد المنزلي من خلال تطوير ٥٣٣ حديقة منزليه	٥٣٣ عائلة	٣٧٣١ مستفيداً	إدخال المنتج المحلي مكونا في أسله
	توزيع عدد ٧٩٢٧ سله غذائية	توزيع ٨٢٠٨٣ سله غذائية	٨٢٠٨٣ عائله	٥٤٧٥٨١ مستفيداً	بسبب تفاقم الأوضاع الانسانيه في غزه

٥-٢ المساهمة في تحسين أداء الجمعيات والاتحادات والمنظمات القاعدية وتعظيم دورها المجتمعي

المجال	انجازات العام ٢٠٠٨	انجازات العام ٢٠٠٩	المستفيدين للعام ٢٠٠٩		النتائج
			مباشرين	غير مباشرين	
بناء قدرات المؤسسات والاتحادات والتجمعات القاعدية	توزيع عدد ٥٨ منحه على جمعيات وتجمعات المزارعين بلغت قيمتها ٣,٥ مليون دولار	توزيع عدد ٤٤ منحه على جمعيات وتجمعات المزارعين بلغت قيمتها ١,٩٥٢ مليون دولار	٤٤ جمعيه / تجمع	١٧٦٠ عضو	التوسع في مجال تنظيم الجمعيات العاملة في الإنتاج الحيواني واستكمال تجديد للجمعيات العامل في التصدير والزراعة العضوية
	تطوير البنية التحنيه لعدد ٢٩ جمعيه قاعدية وتزويدها بالدعم اللوجستي	تطوير البنية التحنيه لعدد ٢٦ جمعيه قاعدية وتزويدها بالدعم اللوجستي	٢٦جمعيه/ تجمع	١٤٨٥ عضواً	
	عقد ١٠٧ دوره تدريبيه لصالح ٢١٥٠ متدرباً	عقد ٣٤ دوره تدريبيه	٦٥٠ متدرباً		

المجال	انجازات العام ٢٠٠٨	انجازات العام ٢٠٠٩	المستفيدين للعام ٢٠٠٩		النتائج
			مباشرين	غير مباشرين	
المساهمة في تنظيم الفئات المستهدفة في أطر مطلبيه واجتماعيه واقتصاديه	توزيع ٧٤٥ منحه للمساعدة في تنظيم ٧٤٥ من المزارعين والنساء والشباب في أطر اقتصاديه	توزيع ١٢٢٠ منحه للمساعدة في تنظيم المزارعين والنساء والشباب في أطر اقتصاديه	١٢٢٠ عائله	٦٢٣٠ مستفيداً	التوسع في تقديم المنح ١١٩٪ لإنشاء مشاريع لفقراء الريف واضواءهم في اطر تدافع عن مصالحهم
	عقد ١٨ دوره تدريبيه لصالح ١٨٠ متدرباً	عقد ١١ دوره تدريبيه لصالح ١٥٠ متدرباً	١٧٢ امرأة		
	تنفيذ ١٥٢ ورشه حول حقوق المرأة ألاقتصاديه	تنفيذ ١١٠ ورشه حول حقوق المرأة الاقتصادية	١٥٩٥ امرأة		
دعم الجمعيات في جهدها من اجل تعظيم موجودات محافظها الادخارية	توفير الدعم اللوجستي ل ١٢٦ مجموعة للتوفير والتسليف	توفير الدعم اللوجستي ل ١٩٥ مجموعة للتوفير والتسليف	١٩٥ مجموعه	٧٨٠٠ عضوه	بلغ حجم القروض الموزعة للعام ٢٠٠٩ (٣,٩ مليون دولار مقارنه مع ٢,٦ مليون للعام ٢٠٠٨ وعدد المقترضات ١٣٢٢ قرض مقارنه مع ١٠٧٦ قرض)
	توزيع قروض ل ٨ مجموعة للتوفير وتسليف بلغت قيمتها ١٩٦٠٠٠ دولار	توزيع قروض ل ١٢ مجموعة للتوفير وتسليف بلغت قيمتها ٣,٩ مليون دولار	١٢ مجموعه	٦٣٠ عضوه	
	عقد ٦٩ دوره تدريبه لصالح ٩٦٦ من النساء المنضويات في مجموعات التوفير والتسليف لإكسابهن مهارات في الاداره المالية والضغط والمناصرة والاتصال	عقد ١٢ دوره تدريبه لصالح ١٧٥ من النساء المنضويات في مجموعات التوفير والتسليف لإكسابهن مهارات في الاداره المالية والضغط والمناصرة والاتصال	١٨٠ عضواً	١٢٦٠ مستفيداً	

٥-٣ تعزيز دور الاغاثه الزراعية في عملية النضال الوطني والاجتماعي

المجال	انجازات العام ٢٠٠٨	انجازات العام ٢٠٠٩	المستفيدين للعام ٢٠٠٩		النتائج
			مباشرون	غير مباشرين	
تطوير دور المؤسسة في الشبكات المحلية والاقليميه وزيادة التأثير في النضال الوطني	عقد ٣٠ دوره تدريبيه حول تشكيل التحالفات وبناء الشبكات لبيان الحقوق الفلسطينية	عقد ٥ دورات تدريبيه حول تشكيل التحالفات وبناء الشبكات لبيان الحقوق الفلسطينية	٧٥ متدربا	٧٥٠ شخص	تم تنفي الحملات ميدانيا وبرسائل واضحة حول ضرورة/ فوائد مقاطعة منتجات المستوطنات وبمشاركه فاعله متطوعي الاغاثه ، المستفيدين هم المجتمع المحلي والعدد المشار اليه هو عبارة عن المشاركين
	تنظيم ٤ حملات حول المقاطعة وتشجيع المنتج المحلي	تنظيم٤ حملات حول المقاطعة وتشجيع المنتج المحلي في مختلف مدن الضفة الغربية شملت (١٢ حمله في الأسواق+ ٦٧ ندوه وورشة عمل تثقيفية تنظيم ١٣ لقاء للفعاليات الوطنية)	٦٣٩٤		
زيادة كفاءة العاملين في المؤسسة في استخدام تقنيات الضغط والمناصرة	عقد دورتين تدريبيتين للعاملين في الاغاثه على أسس تصميم الحملات وإدارتها	عقد ٤ دورات تدريبيه للعاملين في الاغاثه على أسس تصميم الحملات وإدارتها	٦٠ مشاركاً	جمهور الإغاثة	تنفيذ دورتين بمشاركة العاملين في الإغاثة ،والتعلم على إتقان تصميم الحملات وإدارتها وتم الإنفاق على تعميم التجربة على المتطوعين والمستفيدين من نشاطات المؤسسة

المجال	انجازات العام ٢٠٠٨	انجازات العام ٢٠٠٩	المستفيدين للعام ٢٠٠٩		النتائج
			مباشرون	غير مباشرين	
تعميق قيم المجتمع المدني لدى العاملين في المؤسسة	تنظيم ٤ حملات حول الانتخابات والحقوق الأساسية والمدنية لمختلف الشرائح لموظفي الاغاثه الزراعية	تنظيم ٤ حمله حول ضرورات المصالحه الوطنية (٦ ندوات + تنظيم أربع مسيرات في الضفة)	٢٠٠٠ مشارك	القضية بشكل عام	تنفيذ الحملات والندوات والتأثير إيجابا على جو المصالحة
	تنظيم مخيم دولي للحركة التطوعية ١٤ مخيما لطلاب المدارس بمشاركة ١٣٠٠ طالب	تنظيم مخيم دولي للحركة التطوعية و ٦ مخيمات لطلاب المدارس	٣٢ متطوع أجنبي و١٠٠ متطوع محلي و ٣٤٢ طالباً في المخيمات الصيفية	المجتمع المحلي في بلدة فرخه	تنفيذ المخيم وتبادل الخبرات بين المتطوعين المحليين والأجانب وعقد المخيمات الصيفية للأطفال
تحسين تبني قيم السلام المبني على العدل والحرية	تنظيم ١ حمله حول الاحتلال بعد مرور ٦٠ عاما وأثره على المصادر الطبيعية الفلسطينية	تنظيم ١ حمله لمقاومة الجدار شملت: ١٠ مسيرات في القرى المتأثرة بالجدار وإقامة ٦ مهرجانات وعقد ٧ لقاءات مع مختلف الفعاليات الوطنية)	٤٢٥٧ فردا	المجتمع المحلي المتضرر من الجدار والاستيطان	تنفيذ الحملات والأنشطة ضد الجدار ، وزيادة الوعي لدى المجتمع المحلي والدولي في مخاطر جدار الفصل العنصري
	تم إجراء دراسة وتوثيقها حول ممارسات الاحتلال وأثرها ألتدميري على الفلسطينيين خاصة بمنطقة الأغوار	إصدار ١٨ ورقة بحثية بعناوين تهم الريف الفلسطيني وقضاياه	المجتمع المحلي في الريف	المجتمع المحلي في الريف	تنفيذ ١٨ ورقة بحثية خفيفة عن قضايا الريف

٥-٤ أعداد المستفيدين ومواقع العمل المستهدفة

بلغ عدد العائلات المستفيدة مباشرة من مختلف الأنشطة خلال العام ٢٠٠٩ كالآتي:

١. تعزيز موجودات (١٨١٨٤) عائلة ريفية من خلال تطوير رأس مالهم البشري والاجتماعي والمالي شكلت الخدمات الموجهة للنساء مباشرة ٥٨٪ منهم.

٢. تقديم خدمات طارئة لـ (٨٢٠٨٣) عائله في قطاع غزه.

٣. تطوير قدرات (٣٠٥) جمعية / تجمع للنساء والمزارعين والشباب من خلال مختلف برامج التدريب والدعم اللوجستي والمالي.

٤. إفادة حوالي (٨٩٣٦) عاملاً من خلال توفير (١٧١٤٨٤) يوم عمل لهم حيث يلاحظ ان عدد أيام العمل قد تضاعف خلال عام ٢٠٠٩ مقارنه مع العام ٢٠٠٨.

٥. تعميق العلاقة مع القطاع الخاص من خلال عقد الاتفاقيات مع ٣ شركات للتسويق الخارجي والمحلي.

عملت الجمعية في العام ٢٠٠٩ في العديد من المواقع يزيد عددها عن (١٥٥) موقعاً منتشراً في الريف الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما جرى تطوير الأداء المؤسساتي للإغاثة من خلال:

١. تفعيل دور مراكز التدريب الخاصة بالجمعية (مركز نعيم خضر، مركز أريحا ومركز غزة) وذلك بتقديم الخدمات للمجتمع المحلي والمؤسسات الدولية.

٢. ترسيخ التعاون مع الجامعات المحلية ومراكز البحث العلمي من خلال الدخول في شراكات مع جامعة القدس أبو ديس، وجامعة بيت لحم ،والقدس المفتوحة، وجامعة الأزهر الإسلامية في قطاع غزة، وجامعة النجاح الوطنية.

٣. تعميق أواصر التعاون والتنسيق مع مؤسسات السلطة الوطنية والمؤسسات الأخرى العاملة في تنمية الريف الفلسطيني من خلال تشكيل لجان توجيهية مشتركة، إجراء المسوح وتنفيذ المشاريع

٤. تعزيز وجود الجمعية في الشبكات المحلية والدولية ، حيث تبوأت مراكز ريادية على مستوى العالم في مجال الزراعة العضوية وشبكات الإقراض والشبكات العربية للتنمية المستدامة، وكذلك إيلاء أهمية خاصة للزراعات التصديرية.

٥. لعب دور فاعل في شبكة المنظمات الأهلية والحملة الشعبية لمقاومة الجدار.

٦. التوسع في مجال تسويق المنتجات الزراعية المحلية والنهوض بها من خلال برنامج رقابة الجودة ومنح الشهادات.

٧. الحفاظ على علاقة وثيقة وشفافة مع مؤسسات المجتمع المدني.

٨. التوسع في مصادر التمويل طويل الأمد والذي يعكس ثقة وقدرة الجمعية على الاستمرارية في تقديم خدمات متميزة.

لمزيد من التفاصيل حول المخرجات التي تم تحقيقها خلال العام ٢٠٠٩ يرجى العودة للملحق رقم ١

تعتبر الاستدامة من أهم ركائز العمل التنموي الهادف، إذ لا يمكن تصور تحقيق التنمية والتدخلات التنموية المختلفة لأي من أهدافها دون أخذ هذا البعد بعين الاعتبار. واستناداً إلى هذه الأهمية، صاغت الاغاثه الزراعية فلسفتها المعتمدة على الاستدامة في مجموعة من العناصر ،ارتأت أنها تشكل ضمانات أكيدة لاستدامة التدخلات التي تقدمها وذلك على النحو الآتي:

٦-١ تعزيز الشعور بالملكية

حيث تحرص الاغاثه الزراعية على تعميق الشعور بملكية الخدمات التي تقدمها لفئاتها المستفيدة المختلفة ، وذلك خلال مجموعة من الإجراءات التي تحرص المؤسسة على تطبيقها، منها:

١. الإصرار على المشاركة المجتمعية الفاعلة بمستوياتها المختلفة في جميع المراحل بدءاً من حصر الاحتياجات، التخطيط وتصميم التدخلات، التنفيذ، والتقييم والرقابة ويمكن هنا تبيان أهمية هذه القيمة من النجاحات الكبيرة التي تم تسجيلها خلال مشروع الرائد/ مشروع الجلوبال جاب حيث شارك المواطنون في اختيار وتصميم المشروع الخاص بهم ،الأمر الذي خلق لديهم الشعور بالتحدي ودفعهم إلى النجاح.

٢. المساهمة المجتمعية العينية والنقدية حيث انه وبالرغم من الظروف الصعبة ما زالت جميع الخدمات المقدمة للجمهور تشترط المساهمة المجتمعية، والتي تختلف حسب طبيعة الخدمة ويتم اختيارها بحيث لا تكون مانعا من استفادة الفئات الأكثر فقرا. ونظرا لخصوصية الوضع في قطاع غزه جرى اقتصارها على الجانب العيني.

٣. تشكيل اللجان المحلية المنتخبة والممثلة للفئة المستفيدة والمجتمع المحلي وإشراكها ومصادقتها على اختيار المستفيدين ودورها الفاعل في التعاقد وشراء الخدمات اللازمة لتنفيذ مختلف التدخلات ورقابتها الحثيثة على نوعية الخدمات / المواد المقدمة.

٤. ما زالت اتفاقيات الأعمال المختلفة تؤكد مسألة الالتزام لصيانة وتطوير التدخلات التي تقدم للفئات المستخدمة فرديا وجماعياً، وتقدم الضمانات للجمعيات والأفراد من أجل استخدام هذا الحق عند الضرورة.

٦-٢ التكنولوجيا المستخدمة

معظم التقنيات المستخدمة في تنفيذ النشاطات هي تقنيات معروفة ومتوارثة بين الأجيال ولا تخلو من البعد التطويري بنقل التكنولوجيا وتوطينها بطريقة سهلة تتناسب والمعارف والخبرات والقدرات لدى مختلف الفئات المستهدفة، وهذا بدوره يعزز السيطرة على مخرجات المشروع، وتعميم الفائدة، ويعظم الاستدامة وأمثلة ذلك:

١. أعمال الاستصلاح بشقيها الآلي واليدوي وما يصاحبها من بناء الجدران وزراعة الأشتال لتنسجم والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المعاشة، بما في ذلك مكافحة ظاهرة البطالة

المتفشية في المجتمع والتي تؤثر سلباً على مستويات المعيشة. كما دفعت ظروف الحصار الجائر المفروض على أهلنا في قطاع غزة إلى العودة لإيجاد بدائل محلية (استبدال السياج المعدني بالسياج الشجري رغم التكاليف الإضافية الكبيرة، كذلك التوسع في استخدام السماد العضوي بديلا للكيماويات).

٢. الحصاد المائي بشتى أنواعه في الآبار والبرك هي ممارسة متجذرة في الثقافة الريفية الفلسطينية، وأثبتت نجاعتها وقدرتها على الاستدامة اقتصادياً واجتماعياً. وكذلك العمل على توفير مصادر جديدة للري من خلال معالجة المياه العادمة المنزلية وإعادة استخدامها في ظل تكرر مواسم الجفاف.

٣. التوسع في نشاط إنشاء وتطوير الحديقة المنزلية وتعزيز الاقتصاد المنزلي تدخلات تنسجم وطاقات وقدرات الأسر في مختلف المناطق.

٤. إن استخدام التقنيات الحديثة في العمل مثل التراخيص للزراعات العضوية، يسبقه ويلازمه برامج توعية وإرشاديه هادفة إلى التمهيد وإلى توطين الفكرة وفقاً لظروف الفئات المستهدفة في المناطق الريفية، وكذلك العمل على استيفاء المزارعين للشروط التي تزيد من فرصهم

التسويقية وترخيصهم وتسجيلهم لدى جهات الاختصاص، وتتيح لهم الفرصة للاستفادة من برامج التجارة العادلة.

٥. إن تقنيات التدريب ونقل المعرفة في المجالات المختلفة يتم فيها اختيار الوسائل الإيضاحية والتقنيات المساندة بطريقة تنسجم وقدرات الفئات المستهدفة وإمكاناتها وثقافتها.

٦. امتاز العام ٢٠٠٩ بزراعة مساحات محدودة ومدروسة لمحصولي الفراولة والأعشاب الطبية، حيث تعاني الأسواق الفلسطينية نقصا حادا في هذين المنتجين. يبلغ الاستهلاك المحلي للفراولة في الضفة الغربية حوالي ٧٠٠ طن لا ينتج منه شيء، وهناك خطط للتوسع في هذه الزراعة وقد تم تسجيل نجاحات كبيره من حيث إنتاجية الدونم (٦-٧ طن) والتقليل من استخدام المياه والكيماويات

٧. إنشاء محطة تجريبية لتحليه المياه العسرة في أريحا من أجل غسل التربة وإعادة زراعة المحاصيل ذات الحساسية العالية للملوحة.

٦-٣ منظومة القيم والثقافة المجتمعية السائدة

تسجل الاغاثه الزراعية أنها لا تقدم أي خدمات تتناقض وثقافة المجتمع وقيمه الناظمة، بل على العكس فإن معظم التدخلات تقوم على تعزيز ثقافة الريف وقيمه الإيجابية، فقيمة العمل التطوعي تشكل أهم محور يحرص العاملون في الاغاثه الزراعية على تفعيله. كما تشجع التدخلات قيمة حب الأرض والارتباط بها والاستغلال الأمثل لها (استصلاح الأراضي، الطرق الزراعية، حملات التشجير..الخ.)، حتى في القضايا التي تستهدف المرأة، تراعي التدخلات الثقافة السائدة حول دور المرأة الريفية، وتعزز من هذا الدور. أما في مجال التوفير والتسليف فالبرامج جمعيها مبنية على ممارسات تجذرت لدى الفئة المستهدفة منذ زمن بعيد، وجاء البرنامج ليصقلها بطابع مؤسسة تنظيمي وإداري.

٦-٤ العدالة الجندرية

التدخلات كافه التي تقدمها الاغاثه تسعى إلى تحقيق نوع من التنافس الحر والعدالة بين الرجل والمرأة، آخذة بعين الاعتبار القدرات والإمكانات المتوفرة لكلا الجنسين، واعترافاً من الاغاثه الزراعية بأهمية ومحورية الدور الذي تلعبه المرأة، فإن مزيدا من الاهتمام يعطى للمرأة في المشاريع والنشاطات التي تنفذها المؤسسة، وتعطي ترتيبات تنفيذ التدخلات دوراً مهماً للمرأة في المراحل المختلفة للنشاطات، حيث تشارك في حصر الاحتياجات كافه ، وتصميم التدخلات وتخطيطها وتنفيذها ورقابة جودتها وتقييمها. كما وتعطي معايير الاختيار أفضلية للنساء في معظم النشاطات حيث تنحاز هذه المعايير بقصد إلى النساء. ويتضح لنا بمراجعة سريعة لإنجازات العام ٢٠٠٩ بأن حصة المرأة في الموازنة ٥٨٪ من مجمل أعداد المستفيدين. وتحرص الاغاثه الزراعية على تعزيز دور التجمعات النسوية ودعمها لوجستيا لتحسين تفاعلها مع مكونات النسيج الاجتماعي الفلسطيني.

مشروع مدر للدخل (بقاله لأسره محتاجه مستفيدة في إطار مشروع الرائد)

تغريد الأسود (أم ياسر) تبلغ من العمر ٣٢ عاماً ، أرملة وأم لثلاثة أطفال.

المشروع غيّر حياتي على المستوى النفسي والاجتماعي ، وقت الفراغ كله امتلأ، أصبحت ادقق في كل شيء ...احسبه ...اعرف كم يمكنني أن أربح منه، وتعلمت أن أسجل وارصد مبيعاتي ومشترياتي، دخلي من المشروع يتجاوز الـ ١٤٠٠ شيكل حالياً ،اشتريت كمبيوتر لأولادي بمبلغ ٤٠٠ دولار، واستطعت أن ادخر مبلغ شهري ما يعادل ٦٠٠ شيكل شهرياً بعمل جمعيات ادخارية تعاونية مع الاقارب والمعارف، قمت من خلالها بتطوير بقالتي والتي احلم أن تتحول يوماً إلى سوبرماركت، وكثيرا ما أفكر في مشاريع أخرى لتحسين مستواي المعيشي ، حالياً عاملة حصالة ادخر بها كل يوم ٢٠ شيكل من البقالة لشراء مواد شهر رمضان، ولا أخفيكم سراً أنني قمت بتسديد ١٢٠٠ دينار من ديون سابقة علي.

رأس مال مشروعي تطور من ٣٠٠٠ الى ١٠٠٠٠ دولار أمريكي ويمكن أكثر، بأمانة المشروع وسع مداركي وزاد طموحي والغى الخوف من بكرة(مستقبل أولادي بات مضمون أكتر، حتى جيراني مبسوطين مني وعليا)، لا تتخيلو لذه أن تأكل من تعب يديك وتشعر بقيمة الشيكل الذي تحصل عليه، أعمل وأكل من مجهودي الشخصي ولا انتظر حتى تفتكرني مؤسسة من هنا وهناك، واعتمادي عليها قل بشكل كبير.

ابني ياسر عمره ١٧ سنة كان منطويا تماماً، تغيّر بشكل كامل بعد المشروع ابتعد عن الصحبة السوء وصار عنده طموح مثلي، وبيكفي انه التزم بشكل كبير في الدراسة والوقف معي أحيانا في المحل ، استطعت الأن توفير دروس خصوصية لمساعدته على التحصيل العلمي بشكل أفضل، وأصبح لديه مهارة في عمل حسابات المحل وحصر البضائع التي نحتاجها وقدرة على التعامل مع التجار.

طموحي لا يتوقف عند المشروع بل اطمح الأن إلى استكمال تعليمي فقد ذهبت فعلاً إلى مديرية التربية والتعليم وسأقوم بتقديم امتحان مستوى لاستكمال دراستي في شهر نوفمبر الحالي، وقد شجعت أخريات ممن تلقين مشاريع مماثلة من الإغاثة الزراعية لاستكمال تعليمهم بعد أن ربطتنا علاقات اجتماعية من خلال اللقاءات التي كانت تجمعنا.

أعمل بجد لأحسن من وضعي المعيشي وأفكر ملياً بأن أدخر وأبيع منزلي لاحقاً واستفيد من مشاريع التمويل الأصغر لشراء منزل وإقامة المشروع به لأضمن استمرار مشروعي واخفف عبء أجرة المحل.

"زمان كنت أخاف من المستقبل، لكن الأن كل شيكل بدخله بعتبر حالي زودت رأس مالي وبكون سعيدة جداً فيه".

٦-٥ القدرات التنظيمية والإدارية

إن أحد دعائم الاستدامة تكمن في بناء وتطوير القدرات التنظيمية والإدارية للإغاثة الزراعية وشبكة المؤسسات التي تعمل في مظلتها. واستناداً إلى ذلك الفهم، عملت الاغاثه الزراعية على تحسين البناء التنظيمي والإداري لهذه المظلة، بغية تحسين قدراتها وضبط جودة خدماتها وترشيد تكاليفها وتنسيق قدراتها في توليد المصادر من مختلف الجهات. ولعل أبرز ما قدمته الاغاثه الزراعية في تعزيز القدرات التنظيمية والإدارية:

١. تطوير أنظمة الضبط الداخلي في منظومة التوفير والتسليف.
٢. تأسيس وتنظيم دور الجمعيات في مجال استخدام مياه الري.
٣. تنظيم وتطوير مراكز متخصصة بالحيوانات العاملة.
٤. تطوير تبادل الخبرات مع مؤسسات أهلية وطنية مثل العمل الزراعي، مجموعة الهيدرولوجيين، مركز أبحاث الأراضي.
٥. تطوير قدرات مجموعة من التعاونيات الإنتاجية في مجال ضبط الجودة ومعايير السلامة الغذائية والصحية لمنتجاتهم.
٦. تطوير آليات التنسيق والشراء الجماعي للخدمات في منظومة جمعيات المنتجين.

كما وتعمل المؤسسة ومن خلال لجان العمل المحلية على تأطير ومأسسة العمل الأهلي على مستوى المواقع المستهدفة، من خلال تقديم نماذج ناجحة من اللجان المحلية ومشاركة فاعله في تصميم وتنفيذ ومراقبة مختلف النشاطات، مما يكسبها مهارات إدارية متنوعة تمكنها من قيادة مجتمعاتها، وأصبح العديد منها مرجعية لمؤسسات أهلية محلية ودوليه.

يعتبر العام ٢٠٠٩ مرحله هامه في توجيه الاستهداف للجمعيات والتجمعات حيث تم استهداف (٣٠٥) جمعية / تجمع للنساء والمزارعين والشباب من خلال مختلف برامج التدريب والدعم اللوجستي والمالي بهدف مأسسة عملهم.

٦-٦ الحيوية الاقتصادية والمالية

إن الاستدامة تستدعي الحفاظ على تصميم تدخلات تضمن أقل قدر من التكاليف، وجدوى أعلى من التدفقات والعوائد، وأهم شواهد ذلك:

١. استهداف المزارعين من خلال جمعياتهم وتجمعاتهم بتحسين بنيتهم التحتية مما يقلل تكاليف الأعمال معهم مستقبلا، وهذا واضح خلال العام ٢٠٠٩ من عدد الجمعيات والتجمعات التي تم استهدافها.
٢. معظم المرافق التي يتم تمويلها كخدمات للفئة المستهدفة لا تتطلب أية مصاريف متابعة، وتحتاج فقط إلى مصاريف صيانة خفيفة، حيث يستطيع المستفيدون منها تنفيذ أعمال الصيانة بأنفسهم.
٣. استرداد التكاليف لمعظم التدخلات تتم في الأمد القصير و المتوسط ١-٣ سنوات.
٤. القيمة والعوائد لمعظم التدخلات تكون عالية في غالب الأحيان، الأمر الذي يعزز قناعة المستفيدين بأهمية تنميتها والحفاظ عليها حيث يجري التركيز على زراعة المحاصيل والعمل المكثف على عامل الجوده للمنتج بما يزيد من فرصه التسويقية محليا وخارجيا.
٥. المشاريع المدرة للدخل مشروطة بتقديم دراسة جدوى اقتصادية تثبت العائد على الاستثمار وفترة سداده.
٦. تقنيات إنتاج الغذاء على المستوى الأسري تقلل من إنفاق الأسر على الغذاء بنسبة ٢٠-٢٥٪، وبالتالي توجيه التوفيرات إلى مجالات حياتية أخرى.

٧. استكمال سلسلة الإنتاج بتشجيع زراعة المحاصيل ذات الفرص التسويقية العالية محليا وخارجيا
٨. معظم التدخلات تؤمن استخدام كثيف للعمالة، ما يحسن من مردود المشاريع الاقتصادية والاجتماعية.
٩. معظم الجمعيات والمؤسسات التي استفادت من خدمات بناء القدرات لديها ضبط في تكاليف التشغيل والإدارة، وميل لتعزيز مصادرها المحلية.
١٠. تشجيع عمليات الشراء الجماعي في الجمعيات والتي تؤمن هامشاً كبيراً من السيولة المالية للمزارعين والمستفيدين وللجمعية نفسها.

٦-٧ الاستدامة البيئية

تعطي الاغاثه الزراعية أهمية قصوى لمسألة الحفاظ على البيئة، وذلك في مراحل تصميم التدخلات وتنفيذها، وحتى تقييمها ورقابة أثرها مستقبلاً، وهذا ينطبق أيضاً على المشاريع الصغيرة والمدرة للدخل، والتي تعتبر المكون البيئي أحد أهم أركان إجازتها للتمويل. وتسعى الاغاثه الزراعية إلى تطوير مفهوم القروض الخضراء. وعليه فإن النشاطات والتدخلات كافة التي تم تنفيذها في العام ٢٠٠٩، كان لها تأثير إيجابي في تعزيز وحماية البيئة في مختلف المستويات، وأهم ما يمكن الإشارة إليه الآتي:

١. التوجه نحو زيادة الرقعة الزراعية والخضراء بزراعة الأشتال مما يزيد من فرص الحفاظ على البيئة والتنوع الحيوي في الأراضي الفلسطينية.
٢. تشجيع الحصاد المائي يؤثر بلا شك على المصادر الجوفية بشكل إيجابي، ويمنع الضخ الزائد للمياه الجوفية، وبالتالي التأثير على الأحواض المائية من ناحية الكمية والنوع.
٣. تشجيع المزارعين على استخدام تقنيات جدولة وترشيد استخدام المياه لتسهم أيضاً في عدم تعريض الأحواض الجوفية لزيادة الضخ.
٤. تشجيع المزارعين على تبني الزراعة العضوية والتقنيات الصديقة للبيئة يقع في سلم أولويات الاغاثه الزراعية، وكذلك الحال بالنسبة إلى استخدام البدائل المختلفة للكيماويات في عمليات الإنتاج ، حيث تم إنشاء محطتين لإنتاج الكمبوست في جنين وطولكرم، وتتم إدارتها من قبل جمعيات المزارعين. كما تبذل الإغاثة الزراعية جهوداً كبيره لتطوير والمحافظة على البذور البلدية من خلال إنشاء بنك للبذور والعمل على تسجيل هذه البذور.
٥. استصلاح وتطوير الأراضي يعتبر من التدخلات الصديقة والمحافظة على البيئة، كونه يفتح المجال أمام حماية التربة من الانجراف وتعرض الأراضي للتصحر، وكذلك الحال بالنسبة إلى زراعة الأشجار المناسبة للتربة والقليلة الحاجة إلى المياه. إضافة إلى إسهام الأشجار في تنقية البيئة بشكل عام.

انطلاقاً من رؤية الإغاثة الزراعية بمركزية وأهمية بناء التحالفات والشراكات في تحقيق التنمية الوطنية المتوازنة، استطاعت الاغاثه الزراعية في العام ٢٠٠٩ من تمتين وبلورة العديد من التحالفات وذلك على النحو الآتي:

٧-١ الشراكات مع المؤسسات الأهلية

١. استمرت الاغاثه الزراعية في قيادة تحالف المؤسسات العاملة في تحسين مستوى المعيشة في الضفة وقامت بنقل هذه التجربة إلى قطاع غزه من خلال قيادة تحالف يضم أربع مؤسسات أهليه «الإنعاش المبكر» لترميم ما أحدثه العدوان على قطاع غزه.

٢. استطاعت الاغاثه الزراعية توسيع القاعدة التمويلية لتحالف برنامج الرائد الاقتصادي الممول من البنك الإسلامي وزادت المخصصات الموجهة لجمعية تنمية المرأة وجمعية تنمية الشباب وكان لأدائها المميز أن تم التوسع في البرنامج والتركيز على قطاع غزه في استهداف العائلات الفقيرة.

٣. استمرت الاغاثه الزراعية في ائتلافها مع مؤسسة ACS و OVERSEAS، كما ووقعت مذكرات تفاهم طويلة الأمد مع كل من ACPP، ACS و CERAI و FPSC بهدف خدمة القضايا المشتركة.

٤. ما زالت جمعية التنمية الزراعية (الاغاثه الزراعية) تحتفظ بعضويتها في الشبكات القطاعية والعامة وفي المجالس التخصصية، وذلك رغبة منها في تبادل تجربتها ومساعدة الآخرين في بناء برامج مستدامة من العمل المؤسسي.

٥. لعب دور فاعل في شبكات التمويل الصغير محليا وإقليميا.

٦. المشاركة الفاعلة في الشبكات البيئية والشبابية على مستوى الوطن.

٧-٢ الشراكة مع المؤسسات الحكومية وشبة الحكومية

١. ترتبط الاغاثه الزراعية بعلاقات مميزة مع المؤسسات الحكومية في المجالات كافة، حيث تقدم خبرتها في المجال الريفي وفي قضايا الحكم والإدارة إلى جملة من المؤسسات

٢. ترتبط الاغاثه الزراعية بعلاقة متينة مع أكثر من ٥٠٠ من الجمعيات والمؤسسات القاعدية.

٣. ترتبط الاغاثه الزراعية بعلاقات مميزة مع كل من وزارة الزراعه وسلطة المياه الفلسطينية وجودة البيئة ووحده الجدار والاستيطان في مجلس الوزراء.

٤. تحتفظ الاغاثه الزراعية بعلاقة شراكه مع دائرة التعاون في وزارة العمل، وقدمت من خلال هذه العلاقة العديد من المبادرات لتقوية وتعزيز العمل التعاوني وتحديث الأطر والتشريعات الخاصة به.

٥. علاقات مميزة مع مجلس الزيت والزيتون الفلسطيني.

٦. علاقات شراكة مع المركز المصري للزراعة الحيوية والحركة الدولية للزراعة العضوية IFOAM.

٧. علاقات حيوية مع منظمة توصيف التجارة الدولية FLO ومنظمة التجارة العادلة الدولية WFTO.

٧-٣ العلاقة مع الجامعات والمؤسسات الأكاديمية

ترتبط الاغاثه الزراعية بعلاقة شراكة مع كل من الجامعات والمؤسسات الأكاديمية الآتية:

١. جامعة القدس عبر برنامج الدراسات العليا في التنمية الريفية المستدامة.

٢. جامعة بيت لحم عبر برنامج الدراسات العليا في التنمية والتعاون الدولي.

٣. جامعة الأزهر في غزة عبر برنامج التدريب العملي لطلبة كلية الزراعة وأبحاث التربة والمياه.

٤. جامعة بيرزيت من خلال معهد المياه.

٥. جامعة القدس المفتوحة عبر برنامج البكالوريوس في التنمية الريفية.

٧-٤ القطاع الخاص

إدراكا لأهمية القطاع الخاص في تنمية القطاع الزراعي ما زالت جمعية التنمية الزراعية (الاغاثه الزراعية) تلعب دورا كبيرا لعضويتها في:

١. اتحاد الصناعات الغذائية، جمعية رجال الأعمال.

٢. مركز ترويج التجارة الفلسطينية.

٣. مشروع إنتاجنا لترويج الخضار – (حلول للتنمية الاستشارية)

٤. الدخول في شراكات لتصميم وتنفيذ العديد من المشاريع التنموية والتي تركز على تعزيز فرص التسويق الزراعي للمنتج الفلسطيني.

كما وتتطلع الاغاثه الزراعية لتوسيع برامجها وخدماتها لتشمل فلسطينيي الشتات، من خلال إطلاق مشاريع مشتركه مع مؤسسات الجاليات الفلسطينية مع مراعاة الظروف الموضوعية لمثل هذه البرامج.

للقطاع الزراعي الفلسطيني أهميه كبرى في حياة الفلسطينيين ويتمتع بالكثير من المزايا والفرص النسبية التي مكنته من لعب دور كبير في حياتهم، فهو يلعب دورا رئيسا في حماية الأرض والإنسان من غول الاستيطان، وملاذا أخيرا لجموع المتعطلين عن العمل، ويوفر فرصا جيده لضمان حياه كريمه ومصدر للرزق وتحقيق الأمن الغذائي لشعب يقبع تحت نير الاحتلال، وقد اثبت ذلك في مختلف الظروف. فالبرغم من الحصار وقلة المساحة ومحدودية مصادر المياه ما زال قطاع غزه صامدا بفضل صمود المزارع الفلسطيني وشاهدا حيا على ضرورة الاستمرار في تطوير هذا القطاع.

يعاني هذا القطاع من العديد من المعيقات الذاتية والمفروضة قسرا عليه ابتداءً من عدم القدره على الوصول للأراضي الزراعية وتدمير القائم منها والذي بات جلياً من ممارسات الحرق والتقطيع للمحاصيل والأشجار من قبل قطعان المستوطنين، مرورا بقلة مصادر المياه المتاحة للقطاع الزراعي واشتداد التنافس وتكرار مواسم الجفاف وعدم توفر مدخلان الإنتاج وضعف برامج الإرشاد المتخصص، وصولا الى متطلبات التسويق والمعابر وضعف معاملات ما بعد الحصاد وانعدام برامج التأمين الزراعي وعدم القدره على ضبط السوق المحلي.

خلال العام ٢٠٠٩ واجهت الاغاثه الزراعية خلال العمل جملة من المعيقات يمكن ترتيبها على النحو الآتي:

الإطار المؤسسي

- التغلب جزئياً على التحدي الخاص بالتمويل قصير المدى: مقارنه بالعام ٢٠٠٨ فقد نجحت المؤسسة خلال عام ٢٠٠٩ في توفير تمويل برامجي والتعاقد على أسس طويلة المدى، مما عظم دور المؤسسة في بناء الخبرات ومراكمتها في مجالات معينة وبخاصة الحديثة منها، وإحداث أثر ملموس على الفئة المستهدفة كما هو الحال في قطاع المحاصيل التصديرية في قطاع غزه والضفة.
- العمل تحت الضغط للاستجابة والتوسع في مشاريع الاغاثه بسبب الوضع القائم في غزه والقدرة على إيجاد التوازن ما بين القصير والآني من ناحية، والمهني والتنموي طويل المدى من ناحية أخرى.
- ما زال الاختلاف في آليات التنفيذ وضعف التنسيق ما بين المؤسسات يفرض قيود كبيرة على العمل.
- تذبذب أسعار اليورو والدولار أثر سلبا على التعاقدات مع معظم مزودي الخدمات.
- ما زالت أسعار مدخلان الإنتاج تشكل عائقاً كبيراً أمام تنفيذ وتوسيع سلة الخدمات في مختلف المشاريع.
- محدودية فرص النساء في إشغال الوظائف الميدانية.

على المستوى البرامجي

أما على المستوى ألبرامجي فيمكن تلخيص هذه المعيقات:

برنامج المصادر الطبيعية

- عدم توافر المواد المختلفة للنشاطات المخططة لقطاع غزة وبخاصة الإسمنت، الأنابيب، المضخات ، قطع الغيار والوقود.....الخ.
- عدم توافر كميات كافية من الأشتال لدى المشاتل وتدني مستوى النوعية فيها وتدخل وزارة الزراعة في التسعير لدى المشاتل الأمر الذي أثر على النوعية المتوفرة.
- تكرار مواسم الجفاف والتغير المناخي الأمر الذي شكل ضغطا كبيرا على المصادر المائية المحدودة وضرورة إيجاد مصادر اضافيه.
- استمرار أعمال التدمير للمنشآت الزراعية والحرق والتقطيع للمحاصيل والأشجار من قبل الاحتلال وقطعان المستوطنين.
- عدم توافر فرص التسويق الخارجي وبخاصة للمنتجات التي اجتازت متطلبات الجودة المختلفة.
- ارتفاع تكاليف المواصلات والشحن يهدد فرص التنافس في الأسواق الخارجية.

برنامج بناء القدرات

- محدودية المصادر المتاحة للنهوض بالجمعيات.
- الإرث التاريخي السلبي الذي يحكم عمل الجمعيات / التعاونيات ومدى كفاءتها في تقديم الخدمة والنهوض بها.
- محدودية المحافظ الإقراضية للجمعيات في مواجهة الطلب العالي للقروض.
- التدمير الإسرائيلي لجزء من المشاريع وتدني عائد الجزء الآخر يقلل من فرص استمرار دفع أقساط القروض ويرفع من نسب التعثر في المحفظة الإقراضية القائمة.
- وجود استراتيجيات / آليات عمل مختلفة بين المؤسسات العاملة.

برنامج المجتمع المدني

- ما زالت الخبرات في مجال التعبئة والتأثير قليلة بالرغم من تقدمها في عام ٢٠٠٩.
- ما زالت الضغوط الاقتصادية لا تسمح بتطوير أجندة مدنية مستدامة.
- استمرار الانقسام وعدم إجراء الانتخابات أثر سلبا على تطور البرنامج والانتقال إلى القضايا المطلبية بشكل أفضل.
- تداخل وتزاحم أجندة وأولويات قضايا الشعب المطلبية أدى إلى صعوبة الاستمرار في دعم قضية معينة والتركيز عليها وترك القضايا الأخرى.
- ضعف التنسيق بين المؤسسات العاملة في هذه القضايا.

إستناداً إلى مجموعة المعوقات التي ظهرت أثناء عملية التنفيذ وأخذاً بالاعتبار أن جزءاً من هذه المعوقات لا يقع في دائرة سيطرة الاغاثه الزراعية فإن الاغاثه ستعمل على:

١- إيلاء مزيد من الإهتمام لعملية التنسيق مع المؤسسات الأهلية وبالخصوص المرشحة لأن تكون جزء من ائتلافات مستقلة.

٢- رصد مبالغ أكبر لبناء قدرات المؤسسات المشاركة في الائتلاف من أجل تعزيز المعرفة وخلق حالة من الإنسجام في الرؤى والتوجهات.

٣- الإستمرار في رصد التمويل طويل المدى من أجل إحداث التغير ومراكمة الخبرات في مختلف الجوانب.

٤- وضع خطة للإرتقاء بالإرشاد من خلال التعاون مع مختلف الفاعلين.

٥- تعزيز المشاريع المعتمدة على المدخلات المتوفرة في القطاع وتقديم بدائل لبعض المدخلات.

٦- إيجاد بدائل تسويقية للمنتجات المعدة للتصدير تقوم على تعزيز الوعي لدى المستهلك وإعادة تصنيف المنتجات الفلسطينية وتحسين وسائل التعرف عليها في السوق المحلية.

٧- ايلاء حملات التوعية الخاصة بمقاطعة المنتجات الاسرائيليه أهميه قصوى، استناداً إلى التطورات والتوجهات الايجابيه على المستوى الوطني.

٨- تطوير المحافظ الإقراضية والتوجه نحو التمويل التجاري لسد الفجوة والإستفادة من صناديق الضمانات الموجودة لدى البنوك.

٩- تطوير التأمين متناهي الصغر كأحد المنتجات التي تقدم مع حقيبة الإقراض للمستفيدين.

١٠- الإستمرار في تطوير اتحاد جمعيات التوفير والتسليف وشركة ريف للتمويل كأذرع تمويلية لسد الفجوات في الطلب المتزايد على القروض.

١١- الإستمرار في إعطاء الفرص للنساء في التوظيف والإستهداف.

١٢- تقديم منتجات محلية بديلة للمدخلات الخارجية لضبط الكلفة وتحسين العائد.

١٣- وضع خطة متكاملة لبناء قدرات الكوادر في مجال حشد الطاقات والتأثير في السياسات.

١٤- تحديد موضوع واحد كأولوية للعمل على مستوى الخطة السنوية فقط.

الفصل العاشر: توجهات الخطة للعام 2010

بالنظر لخصوصية العام ٢٠١٠ كونه السنة الأخيرة في الوثيقة البرنامجية وبمراكمة الدروس المستفادة من العامين السابقين سيتم خلال العام ٢٠١٠ ايلاء المحاور الاتيه أهميه خاصة:

توجهات عامه

- زيادة حضور المؤسسة في القضايا العامة والوطنية.
- توطيد العلاقات الوطنية والعلاقات العامة للمؤسسة في المستويات كافة.
- تفعيل شراكتنا مع الجامعات الوطنية وزيادة عدد هذه التحالفات والشراكات.
- تحسين وتعزيز العلاقات التشاركية مع المؤسسات الوطنية وبما يعود بالمنفعة على هذه المؤسسات.
- تطوير شراكتنا مع القطاع الخاص وإعطاء مزيد من الجهد لحل المشكلات التسويقية التي تواجه الإنتاج الزراعي والريفي.
- تعزيز علاقات التعاون والشراكة مع المؤسسات الشريكة للإغاثة.
- الاستمرار في تطوير وتحديث السياسات والإجراءات المختلفة للمؤسسة.
- زيادة الحضور الإعلامي لأنشطة وفعاليات الإغاثة في منظومة الإعلام المحلي وتسليط الأضواء على دور المؤسسة في القضايا العامة والوطنية.
- إطلاق عملية مراجعة، تقييم، مسح، تحديد احتياجات وقدرات مختلف الأطراف الفاعلة تمهيدا لإعداد الخطة الخمسة ٢٠١١- ٢٠١٥ . والبدء بالعمل على بلورة خطة لتجسيد التوجه نحو اللامركزية.
- التركيز على بناء كوادر المؤسسة والمحافظة عليها.
- استقطاب الكادر المؤهل الأمر الذي يبرر النمو في أعداد الطواقم.
- العمل على تكامل نظام المعلومات فنيا وماليا وبشريا.
- وضع سياسة واضحة للتعامل مع المشاريع الطارئة وخاصة في قطاع غزة.
- ايلاء أهمية خاصة للعمل في القدس والأغوار.

على مستوى البرامج والمشاريع والمناطق المستهدفة

- مشاريع تطوير الأراضي وخاصة في مناطق ج.
- مشاريع مقاومة الجفاف وتوفير مصادر إضافية من المياه للاستخدام الزراعي.
- التوسع في مشاريع إعادة استخدام المياه العادمة وبناء النماذج الناجحة.
- الأنشطة الخاصة بحماية البيئة ودعم الممارسات الصديقة لها.
- فتح أسواق جديدة للمنتجات الفلسطينية واستكمال متطلبات وصولها للأسواق الخارجية.
- بناء قدرات الكادر واستقطاب الكفاءات اللازمة.
- بناء قدرات الجمعيات والتجمعات والأوعية الادخارية للنساء والمزارعين والشباب.
- تجنيد التمويل اللازم للأنشطة الخاصة بالمجتمع المدني من خلال برامج الضغط.

امتاز العام ٢٠٠٩ بالتجدد على مختلف الصعد: التنظيمية والأنشطة والبدائل يمكن تلخيصها في:

المستوى المؤسسي التنظيمي

تم استحداث دائرة مركزيه للتجارة العادلة بهدف تحسين جودة وفرص المنتج الزراعي والريفي في الوصول إلى الأسواق الداخلية والخارجية، بما يحقق العائد الاقتصادي العادل للمنتجين تنظيمات وأفراد. ومن أهم المبررات التي أدت إلى تبلور فكرة استحداث هذه الدائرة :

- نقص معرفة المنتجين بمتطلبات السوق وتقنيات التسويق الحديثة.
- تدني مستوى البنية التحتية والتكنولوجيا المستخدمة.
- صغر حجم الإنتاج وتوزيعه على المحافظات.
- التكامل في العملية التنموية باعتبار أن تسويق المنتج الزراعي يشكل حلقة رئيسة.
- توفير أسعار عادلة للمنتجين.
- تعميم فكرة التجارة العادلة في المجتمع الفلسطيني وترسيخها كثقافة.

تستهدف الدائرة في نشاطها كافة المناطق الريفية ذات الإنتاج الريفي، وذلك يشمل المنتجات الزراعية والريفية الآتية: الزيتون وزيت الزيتون العضوي والبكر الفاخر، المفتول، اللوز، التمور، الخضراوات الطازجة، الأعشاب الطبية المجففة، الزعتر، البندورة المجففة، فريكة، عسل، مربى، مكدوس، لبنة وفواكه مجففة.

فلسفة العمل

الموازنة بين مصالح المنتجين وقنوات التوزيع والمستهلكين من خلال سلسلة شفافة من التدخلات من مرحلة تخطيط الإنتاج إلى مرحلة وصول المنتج للمستهلك النهائي وفقا لمبادئ التجارة العادلة، حيث تمكنت الدائرة من فتح أفاق تسويقية في كل من الخليج العربي وأوروبا وكندا والولايات المتحدة، وتسويق حوالي ٥٠٠ طن من منتجات المزارعين لصالح أربعين تعاونية. كما شاركت الدائرة في العديد من المعارض الدولية والمحلية منها:

١. معرض التجارة العادلة في ليون – فرنسا
٢. معرض التجارة العادلة في ايندهوفن – هولندا
٣. معرض مؤتمر التجارة العادلة العربي الأول – عمان
٤. معرض مؤتمر التجارة العادلة - جنين
٥. مهرجان جنين للتسوق - جنين
٦. معرض أريحا للإنتاج الزراعي – أريحا
٧. مهرجان أل Europe Day – رام الله
٨. مهرجان جنين لإنتاج المحاصيل الزراعية العضوية - جنين
٩. مهرجان المدرسة الفرنسية – القدس
١٠. مهرجان الخليل للتسوق – الخليل
١١. مهرجان غذاؤنا – أريحا

كذلك قامت بإنتاج إعلانين لترويج زيت الزيتون وتمر المجول، بالإضافة إلى إنتاج فيلم وثائقي مدته ١٧ دقيقة يجمل أنشطة الدائرة وقد تم بثه من خلال قناة فلسطين الفضائية.

خلال عمرها القصير زمنيا حصلت الدائرة على:

١. العضوية في المنظمة العالمية للتجارة العادلة WFTO.
٢. الحصول على ترخيص تصدير منتجات التجارة العادلة من مؤسسة توصيف التجارة العادلة الدولية FLO.
٣. إنشاء الشبكة الفلسطينية للتجارة العادلة PFTN بالتعاون مع عدة مؤسسات فلسطينية.
٤. تنظيم مؤتمر دولي حول التجارة العادلة في الزبابدة – جنين.
٥. المشاركة في تنظيم المنتدى العربي الأول للتجارة العادلة في عمان، الأردن، من خلال الشبكة الفلسطينية للتجارة العادلة.

البنية التحتية

على صعيد تنمية البنية التحتية تمكنت الدائرة وبالتعاون مع شركة الريف من تأسيس مصنع حديث لتدريج وتعبئة التمور في أريحا، ويعد هذا المصنع هو الأول من نوعه في فلسطين. وعلاوة على ذلك فقد تم إنشاء ثلاجات تخزين للتمور بطاقة تخزينية تقدر بـ ٦٠٠ طن. وسيقدم المصنع خدماته لما يزيد على ٢٥٠ مزارع نخيل في وادي الأردن، هذا المصنع سيتمكن من تطوير قطاع النخيل في الأغوار من خلال تقديم خدمات التعبئة والتدريج والتخزين ورقابة الجودة والتسويق.

على مستوى الأنشطة والتدخلات

قامت جمعية التنمية الزراعية بإدخال العديد من الأنشطة التطويرية خلال العام ٢٠٠٩ من أهمها:

١. تدخلات في مجال مياه الشرب ووصل المناطق المحرومة من المياه، حيث قامت بمد شبكه بطول ٣ كم وإنشاء محطة للضخ وخزان رئيس بسعة ٥٠٠متر مكعب لخدمة ٥٠٠٠ مواطن في قرية تل/ محافظة نابلس وهي المره الأولى التي تعمل فيها في هذا المجال.
٢. قامت الاغاثه الزراعية وبالتعاون مع وزارة الزراعة بزراعة ١٠ دونمات في الضفة الغربية بمحصول الفراولة كمشاهدات (بتقنيات مختلفة)، وسجلت نجاحات كبيره على صعيد استهلاك المياه والأسمدة والانتاجيه، الأمر الذي دفع بالاغاثه والوزارة إلى ضرورة التوسع في زراعة الفراولة لسد حاجة السوق المحلية.
٣. قامت الاغاثه الزراعية بإنشاء أول محطة لتحليه المياه العسرة كمشاهده في أريحا، من اجل التنوع الزراعي ومقاومة التملح وغسل التربة وكانت هذه المحطة محط اهتمام كل من الوزارة ومختلف الجهات الممولة، حيث باشرت العديد من المؤسسات في تبني هذه الفكرة وإعادة إنتاجها في مواقع أخرى.
٤. في ضوء نقص المواد الأولوية نجحت طواقم الاغاثه الزراعية في غزه بتدوير مخلفات العدوان الغاشم (مخلفات المنازل المهدمة)، بإعادة استخدامها كبديل لمادة البيسكورس في صيانة وترميم الطرق الزراعية، كما نجحت طواقم الاغاثه باستخدام العديد من المواد العضوية كبدائل للاسمده الكيماوية والمبيدات.

ملحق رقم ١: مخرجات العام 2009

الجدول التالي يبين حجم الانجازات التي تم تحقيقها خلال العام ٢٠٠٩

	النتيجة	المخرجات	
		المخطط ٢٠٠٩	الانجازات ٢٠٠٩
	تحسين الوصول للمصادر الطبيعية (الأرض والمياه) وحمايتها	١) الاستصلاح المتكامل ل(٢٤٤٠ دونم) لإفادة ٧٠٠ مزارع يشمل: ● تسوية ٢٤٤٠ دونم ● بناء(١٦١٥٠٠) متر مربع من الجدران الاستنادية ● إنشاء ١٤٠ بئراً ● تسييج ١٥٠٠ دونماً ● زراعات بينية ل ٢٠٠٠ دونم ● زراعة ١٦٠٠٠٠ شتلة ٢) شق وتأهيل ٥٠كم من الطرق الزراعية لخدمة ١٠٠٠٠ دونم ٣) بناء ٤٦ بركة: ٢١ بركة إسمنتية و ٢٥ بركة معدنية للحصاد المائي من أسطح البيوت البلاستيكية لخدمة ١١٥ دونم من البيوت البلاستيكية لإفادة ١١٥ مزارعاً ٤) تطوير ٥٠٠ حديقة منزلية من خلال تزويدها بالآبار والأشتال ٥) مد وترميم ٢٣ كم من شبكات الري لخدمة ٢٩٠ دونماً من الزراعات المروية ٦) إنشاء عدد ١ محطات جماعية لمعالجة المياه العادمة	١) الاستصلاح المتكامل ل(٢٤١٠ دونم) لإفادة ٦٩٢ مزارعاً يشمل: ● تسوية ٢٤١٠ دونماً ● بناء(٢٨٨٦٨) متراً مربعاً من الجدران الاستنادية ● إنشاء ١١١ بئرا ● تسييج ٨٣٠ دونماً ● زراعات بينية ل ٥٢٩ دونماً ● زراعة ٧٥٥٨٣ شتلة ٢) شق وتأهيل ١٠٠,٧٥ كم من الطرق الزراعية لخدمة ٢٤٩٠٠ دونم إفادة ٤٨٩٠ مزارعاً ٣) بناء ٥٣ بركة: ٥١ بركة إسمنتية و ٢ بركة معدنية للحصاد المائي من أسطح البيوت البلاستيكية لخدمة ١٣٢ دونماً من البيوت البلاستيكية لإفادة ١٣٢ ٤) تطوير ١٠٢٧ حديقة منزلية من خلال تزويدها بالآبار والأشتال لإفادة ١٠٢٧ سيدة ٥) مد وترميم ٦١ كم من شبكات الري لخدمة ٨٢٠٠ دونما من الزراعات المروية لإفادة ٣٠٧٧ مزارع ٦) إنشاء عدد ٠ محطات جماعية لمعالجة المياه العادمة ٧) إنشاء شبكة للشرب في تل بطول ٣كم ومحطة للضخ خزان رئيسي بسعة ٥٠٠ متر مكعب لإفادة ٨٣٠ عائله

	النتيجة	المخرجات	
		المخطط ٢٠٠٩	الانجازات ٢٠٠٩
تعزيز الدور الاقتصادي للقطاع الزراعي بالمساهمة قي تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة	تطوير أداء الكوادر البشرية في القطاع الزراعي ورفع مستوى الإرشاد الفني والتنموي	١) تدريب ٤٠ مهندساً زراعياً حديث التخرج في الضفة وقطاع غزة لمدة ٩ أشهر ٢) عقد ١٥٠ دورة تدريبية للمزارعين والنساء والشباب حول الزراعة العضوية ، المكافحة المتكاملة ،الري، البذار المحلية، معالجة المياه العادمة واعدة الاستخدام الزراعي، التصنيع الغذائي، الثروة الحيوانية ٣) تنفيذ عدد (٢٠٠) مشاهدة لجدولة مياه الري والزراعات الآمنة ٤) أبحاث تطبيقية (٤) حول تقنيات الزراعة الحديثة ٥) توزيع مستلزمات للإنتاج العضوي ل ٣٠٠ مزارعاً ٦) فحص وإصدار شهادات Global Gap ل (٦٦٧مزارعاً) ٧)زيارات تبادلية ● خارجية عدد (١٥ زيارة) لبناء قدرات الكادر من المهندسين ● تبادلية محلية عدد(١٠٠ زيارات) لإفادة ١٠٠٠مزارع/ة ● تنفيذ (٧٥) زيارة استشارية حول الجوانب الفنية والقانونية للإنتاج الآمن ٨) إنتاج وتوزيع (١٥) نشرة /مطبوعة Global Gap لمختلف المنتجات (البندورة، الفلفل(٩) ورش عمل (١٠٠) لبناء قدرات لجان المواقع وتعظيم دورها المجتمعي	١) تم تدريب ٤٠ مهندساً زراعياً حديث التخرج في الضفة وقطاع غزة لمدة ٩ أشهر ٢) عقد١٩٦ دورة تدريبية للمزارعين (٣٩٢٠) حول الزراعة العضوية ، المكافحة المتكاملة ،الري، البذار المحلية، معالجة المياه العادمة واعدة الاستخدام الزراعي، التصنيع الغذائي، الثروة الحيوانية ٣) تنفيذ عدد (١٠٨) مشاهدة لجدولة مياه الري والزراعات الآمنة لإفادة ١٠٨ مزارع ٤) أبحاث تطبيقية (٨) حول تقنيات الزراعة الحديثة ٥) توزيع مستلزمات للإنتاج العضوي ل ١٣٧٦ مزارعاً ٦) فحص وإصدار شهادات Global Gap ل (٣٣٠ مزارعاً) ٧)زيارات تبادلية ● خارجية (٣ زيارات) لبناء قدرات الكادر من المهندسين ● تبادلية محلية عدد(١٢٥ زيارات) لإفادة ١٨٧٥ مزارعاً/ة ● تنفيذ (٩٠) زيارة استشارية حول الجوانب الفنية والقانونية للإنتاج الآمن ٨) إنتاج وتوزيع عدد (٣٧) نشرة /مطبوعة Global Gap لمختلف المنتجات (البندورة، الفلفل(٩) ورش عمل عدد (١١٣) لبناء قدرات لجان المواقع وتعظيم دورها المجتمعي (٧٥٠ مزارعاً، ٦٠٠ امرأة، ٣٩١ شاباً)
	تحسين جودة المنتج الزراعي المحلي وزيادة فرصة التسويقية	١) ترميم عدد (١٣) منشأة للتسويق من خلال تأهيلها وحصولها على شهادات HACCAP ٢)تنظيم و المشاركة في (٥) من المعارض المحلية والخارجية لتسويق المنتج المحلي ٣) تنفيذ دراسة (١) للسوق المحلية والخارجية لزيت الزيتون ٤)تطوير ومنح شهادات لعدد (١٧) معصرة لإنتاج زيت الزيتون العضوي ومنحها شاهدات إنتاج عضوي من قبل المركز الفلسطينيين للزراعة العضوية ٥) تقديم عدد (٥٠) زيارة استشارية للمزارعين لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الإنتاج العضوي	١) ترميم (١٧) منشأة للتسويق من خلال تأهيلها وحصولها على شهادات HACCAP ٢)تنظيم و المشاركة في (٧) من المعارض المحلية والخارجية لتسويق المنتج المحلي ٣) تنفيذ دراسة (١) للسوق المحلية والخارجية لزيت الزيتون ٤)تطوير ومنح شهادات ل (١٧) معاصر لإنتاج زيت الزيتون العضوي ومنحها شاهدات إنتاج عضوي من قبل المركز الفلسطيني للزراعة العضوية ٥) تقديم عدد (٥٥) زيارة استشارية للمزارعين لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الإنتاج العضوي

	النتيجة	المخرجات	
		المخطط ٢٠٠٩	الانجازات ٢٠٠٩
	تعزيز التكافل الاجتماعي ومساعدة العائلات الفقيرة في ظروف الطوارئ	١)إفادة (٢٥) عائلة من خلال تزويدهم بوحدات إنتاج من الثروة الحيوانية (٢٥٨) خلية نحل ٢) إفادة (١٨٢) عائلة من خلال تطوير حدائقهم المنزلية وذلك بتزويدهم بمختلف أنواع البذار والأشتال والآبار وشبكات الري ٣) إفادة ١٨٢ عائلة ريفية بتنكات للمياه ٤) توزيع سلات غذائية لعدد (٨٠٠) عائلة ٥) تدريب عدد (١٥٠) عضو من أعضاء اللجان المحلية والمتطوعين على إدارة المساعدات الطارئة بكفاءة	١)إفادة (١٦٧) عائلة من خلال تزويدهم بوحدات إنتاج من الثروة الحيوانية خلايا نحل ٢) إفادة (٥٣٣) من خلال تطوير حدائقهم المنزلية وذلك بتزويدهم بمختلف أنواع البذار والأشتال والآبار وشبكات الري ٣) إفادة ٢٤٧ عائلة ريفية بتنكات للمياه ٤) توزيع سلات غذائية لعدد (٨٢٠٨٣) عائلة ٥) تدريب ١٢٠ عضوا من أعضاء اللجان المحلية والمتطوعين على إدارة المساعدات الطارئة بكفاءة (٢٢ امرأة و ٩٨ شاب)
المساهمة في تحسين أداء الجمعيات والاتحادات والمنظمات القاعدية وتعظيم دورها المجتمعي	بناء قدرات المؤسسات والاتحادات والتجمعات القاعدية	١) عقد (٨٠) دورة تدريبية لصالح ١٤٨٠ من النساء والمزارعين والشباب على لتطوير قدراتهم الإدارية ٢) ترتيب عدد (٤٢) زيارة تبادلية لتجمعات المزارعين لتبادل الخبرات والمعلومات ٣) توزيع عدد (٤٤) منحة على جمعيات وتجمعات المزارعين لبناء قدراتهم وتمكينهم من خدمة فئاتهم المستفيدة ٤) تطوير البنية التحتية لعدد (١٠) جمعية قاعدية من خلال تزويدهم بالدعم اللوجستي ٥) تنفيذ عدد (٥٠) زيارة استشارية للتجمعات النسا ئية لتطوير قدراتهم المالية والإدارية ٦) عقد (١٨٠) ورشة للنساء والشباب حول الحقوق والواجبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ٧) المشاركة في (٣) مؤتمرات محلية ودولية للمرأة والشباب ٨) تنظيم والمشاركة في فعاليات يوم المرأة ٩) إصدار (٢) نشرة لقضايا تهم المرأة والشباب، ٤٥٠٠ نسخة ١٠) إنتاج ٢ إضاءة تلفزيونية حول المرأة	١) عقد(٣٤) دورة تدريبية لصالح ٦٥٠ : للنساء (٢٨٠) والمزارعين (٢٩٠) والشباب (١٢٠)على تطوير قدراتهم الإدارية ٢) ترتيب عدد (٣٠) زيارة تبادلية لتجمعات المزارعين لتبادل الخبرات والمعلومات ٣) توزيع عدد (٤٤) منحة على جمعيات وتجمعات المزارعين لبناء قدراتهم وتمكينهم من خدمة فئاتهم المستفيدة ٤) تطوير البنية التحتية لعدد (٢٦) جمعية قاعدية من خلال تزويدهم بالدعم اللوجستي ٥) تنفيذ عدد (٥٥) زيارة استشارية للتجمعات النسائية لتطوير قدراتهم المالية والإدارية ٦) عقد (١٢٠) ورشة للنساء (٢٠٣١) والرجال (٦٥) والشباب (١٥) حول الحقوق والواجبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ٧) المشاركة في (٢) مؤتمرات محلية ودولية للمرأة والشباب ٨) تنظيم والمشاركة في فعاليات يوم المرأة ٩) إصدار (١) نشرة لقضايا تهم المرأة والشباب، ٢٠٠٠ نسخة ١٠) إنتاج عدد٦ إضاءة تلفزيونية حول المرأة

	النتيجة	المخرجات	
		المخطط ٢٠٠٩	الانجازات ٢٠٠٩
	المساهمة في تنظيم الفئات المستهدفة في أطر مطلبيه واجتماعية واقتصادية	١) عقد (١٤) دورة تدريبية لصالح ٥١٠ سيدة حول قضايا حل النزاعات ، القيادة،إدارة المجموعات ٢) توزيع عدد (٢٢٠) منحة للمساعدة في تنظيم (١٠٠٠) من المزارعين والنساء والشباب في أطر اقتصادية ٣) إصدار عدد (٣) نشرة حول قضايا تخدم تنظيم المستفيدين في اطر مطلبيه ٤) تنفيذ عدد (١٢٠) ورشة حول حقوق المرأة الاقتصادية	١) عقد (١١) دورة تدريبية لصالح ١٧٢ سيدة حول قضايا حل النزاعات ، القيادة،إدارة المجموعات ٢) توزيع (١٢٢٠) منحة للمساعدة في تنظيم (١٢٢٠) من المزارعين والنساء والشباب في أطر اقتصادية ٣) إصدار (١) نشرة حول قضايا تخدم تنظيم المستفيدين في اطر مطلبيه ٤) تنفيذ (١١٠) ورشة حول حقوق المرأة الاقتصادية (١٥٩٥ امرأة)
	دعم هذه الجمعيات في جهدها من أجل تعظيم موجدات محافظها الادخارية	١) عقد (٧٠) ورشة لصالح ١٤٠٠ سيدة من أمينات الصناديق وعضوات الهيئات الإدارية لمجموعات التوفير والتسليف ٢) عقد (٣٥) دورة تدريبية لصالح (٩٥٠) من النساء المنضويات في مجموعات التوفير والتسليف لإكسابهن مهارات في الإدارة المالية ، الضغط والمناصرة، والاتصال ٣) تنظيم عدد (١٤) زيارة محلية وخارجية لعضوات التوفير والتسليف لتبادل الخبرة ٤) تنظيم (٣٣) زيارة استشارية لعدد ١٢ مجموعة توفير وتسليف تغطي الجوانب الإدارية والقانونية ٥) توفير الدعم اللوجستي ل(٦٦) مجموعة للتوفير والتسليف ٦) توزيع قروض ل (٥٠) مجموعة للتوفير والتسليف تبلغ قيمتها حوالي ٢ مليون يورو ٧) إنشاء صندوق لإدارة الأزمات لصالح (١٢) مجموعة للتوفير والتسليف بقيمة ١٨٠٠٠٠ دولار أمريكي	١) عقد (٢١٤) ورشة لصالح ٣٠٦٩ سيدة من أمينات الصناديق وعضوات الهيئات الإدارية لمجموعات التوفير والتسليف ٢) عقد (١٢) دورة تدريبية لصالح (١٨٠) من النساء المنضويات في مجموعات التوفير والتسليف لإكسابهن مهارات في الإدارة المالية ، الضغط والمناصرة، والاتصال ٣) تنظيم عدد (٧) زيارة محلية وخارجية لعضوات التوفير والتسليف لتبادل الخبرة ٤) تنظيم (٥٥) زيارة استشارية لعدد ١٢ مجموعة توفير وتسليف تغطي الجوانب الإدارية والقانونية ٥) توفير الدعم اللوجستي ل(١٩٥) مجموعة للتوفير والتسليف ٦) توزيع قروض ل(١٢) مجموعة للتوفير والتسليف تبلغ قيمتها حوالي ٣,٢٥مليون يورو ٧) لم تتمكن جمعية التنمية الزراعية (الاغاثه) من إنشاء صندوق لإدارة الأزمات لصالح (١٢) مجموعة للتوفير والتسليف بقيمة ١٨٠٠٠٠ دولار أمريكي

	النتيجة	المخرجات	
		المخطط ٢٠٠٩	الانجازات ٢٠٠٩
تعزيز دور جمعية التنميه الزراعيه (الاغاثه) في عملية النضال الوطني والاجتماعي	تطور دور المؤسسة في الشبكات المحلية والإقليمية وزيادة التأثير في قيادة النضال الوطني	١) تنظيم (١٠) ورشة حول إعلان الاستقلال ، قرارات الأمم المتحدة، حقوق اللاجئين ، المستوطنات وأثرها ٢) عقد (٥) تدريبية حول تشكيل التحالفات وبناء الشبكات لبيان الحقوق الفلسطينية ٣) تنظيم (٢) حملات حول المقاطعة وتشجيع المنتج المحلي، المقاطعة الأكاديمية ، تسجيل الأراضي، وسجل الأضرار الناتجة عن الاحتلال ٤) تنفيذ (٢٠) زيارة محلية و (٢) زيارات خارجية لطاقم جمعية التنمية الزراعية (الاغاثه) والحلفاء والمتطوعين لبيان الحقوق الفلسطينية وبناء التحالفات	١) تنظيم (٣٥) ورشة حول إعلان الاستقلال ، قرارات الأمم المتحدة، حقوق اللاجئين ، المستوطنات وأثرها (١٢٠ رجل، ١٢٠ امرأة و ١٩٥ شاب) ٢) عقد ٥ دورة تدريبية حول تشكيل التحالفات وبناء الشبكات لبيان الحقوق الفلسطينية (٣٤ امرأة، ٤١ شاب) ٣) تنظيم (٤) حملات حول المقاطعة وتشجيع المنتج المحلي، المقاطعة الأكاديمية ، تسجيل الأراضي، وسجل الأضرار الناتجة عن الاحتلال ٤) تنفيذ عدد (١٥٠) زيارة محلية و (١٠) زيارات خارجية لطاقم جمعية التنمية الزراعية (الاغاثه) والحلفاء والمتطوعين لبيان الحقوق الفلسطينية وبناء التحالفات
	زيادة كفاءة العاملين في المؤسسة في استخدام تقنيات الضغط والمناصرة	١) عقد (٢٥) ورشة عمل لتطوير قدرات المتطوعين على تقنيات الضغط والمناصرة ٢) عقد (٦) دورات تدريبية ل (٩٠) شخصا من العاملين في جمعية التنمية الزراعية (الاغاثه) والمتطوعين على أسس تصميم الحملات وتغطيتها إعلاميا ٣) تنفيذ (٢٠) زيارة محلية و (٢) زيارات خارجية لتبادل الخبرة في مجالات أسس الضغط والمناصرة ٤) إنتاج فيلم لفضح ممارسات وانتهاكات الاحتلال على الواقع الفلسطيني ٥) إصدار(٢) نشرة وبروشور حول آليات الضغط والمناصرة ٦) عمل ٢ دراسة محلية حول قصص النجاح لمختلف المؤسسات حول قصص النجاح في مجال حملات الضغط والمناصرة	١) عقد (٢٦) ورشة عمل لتطوير قدرات المتطوعين على تقنيات الضغط والمناصرة (٦٥ امرأة، ، ٣١٥ شاب) ٢) عقد (٤) دورات تدريبية ل (٦٠) شخصا من العاملين في جمعية التنمية الزراعية (الاغاثه) والمتطوعين على أسس تصميم الحملات وتغطيتها اعلاميا (١٣ متطوع، ٨ متطوعات) ٣) تنفيذ (٧٨) زيارة محلية و (٤) زيارات خارجية لتبادل الخبرة في مجالات أسس الضغط والمناصرة ٤) إنتاج (٠) فيلم لفضح ممارسات وانتهاكات الاحتلال على الواقع الفلسطيني ٥) عمل (٠) إصدارات حول آليات الضغط والمناصرة ٦) عمل (٠) الدراسة محلية لمختلف المؤسسات حول قصص النجاح في مجال حملات الضغط والمناصرة

	النتيجة	المخرجات	
		المخطط ٢٠٠٩	الانجازات ٢٠٠٩
	تعميق قيم المجتمع المدني لدى العاملين في المؤسسة	١) عقد (٢٥) ورشة عمل لتطوير قدرات العاملين والمتطوعين آليات الحكم الرشيد،المقاومةالسلمية ٢) عقد (٣) دورات تدريبية ل (٩٠) شخصا من العاملين في جمعية التنمية الزراعية (الاغاثه) والمتطوعين آليات التعامل مع الإعلام في حملات الضغط والمناصرة ٣) تنفيذ (٢٠) زيارة محلية و (٢) زيارات خارجية لتبادل الخبرة في مجالات أسس واليات المجتمع المدني ٤)إصدار(٣) نشرة وبروشور حول قصص النجاح في المجتمع المدني من حيث المشاركة ،الشفافية ٥) إنتاج (١٠) حلقات تلفزيونية حول آليات المجتمع المدني وقيمه ٦) تنظيم (٤) حملات حول الانتخابات والحقوق الأساسية والمدنية لمختلف الشرائح لموظفي جمعية التنمية الزراعية (الاغاثه) والمتطوعين ٧) عمل دراسة وتوثيقها حول قيم المجتمع المدني في المؤسسات الشبيهة للإغاثة محليا وخارجيا ٨) تنفيذ (٣٥) زيارة استشارية لمجموعات المزارعين والمتطوعين حول أفضل السبل في النضال المجتمعي ٩) تنظيم مخيم دولي للحركة التطوعية	١) عقد (٣٣) ورشة عمل لتطوير قدرات العاملين والمتطوعين آليات الحكم الرشيد،المقاومة السلمية (٣٥ امرأة و ٣٦٢ شاباً) ٢) عقد(١) دورة تدريبية ل (١٧) شخصا من العاملين في جمعية التنمية الزراعية (الاغاثه) والمتطوعين (٤ شباب و ١٣ شاب) آليات التعامل مع الإعلام في حملات الضغط والمناصرة ٣) تنفيذ (٧٨) زيارة محلية و (٤) زيارات خارجية لتبادل الخبرة في مجالات أسس واليات المجتمع المدني ٤)إصدار(١) نشرة وبروشور حول قصص النجاح في المجتمع المدني من حيث المشاركة ، الشفافية ٥) إنتاج (٢٥) حلقة تلفزيونية حول آليات المجتمع المدني وقيمه ٦) تنظيم (٤) حمله حول ضرورة المصالحه الوطنية شملت عقد ٦ ندوات وتنظيم ٦ مسيرات. ٧) عمل دراسة واحدة وتوثيقها حول قيم المجتمع المدني في المؤسسات الشبيهة للإغاثة محليا وخارجيا ٨) تنفيذ (١٠) زيارة استشارية لمجموعات المزارعين والمتطوعين حول أفضل السبل في النضال المجتمعي ٩) تنظيم مخيم دولي للحركة التطوعية و (٦) مخيماً صيفياً شارك فيها (٣٤٢) من طلاب المدارس
	تحسن تبني قيم السلام المبني على العدل والحرية	١) عقد (٢٥) ورشة لبيان الحقوق الفلسطينية وفقا لأحكام الشرعية الدولية ٢) عقد (٤) دورات تدريبية ل (٤٥) شخصا من العاملين في جمعية التنمية الزراعية (الاغاثه) والمتطوعين حول مفاهيم السلام العادل ، الحكم الصالح . ٣) تنظيم (١) حملة حول الاحتلال بعد مرور ٦٠ عاما وأثره على المصادر الطبيعية الفلسطينية ، حق العودة، ٤) تنظيم (٢٠) زيارة محلية و (٢) زيارة خارجية للعاملين والمتطوعين لبيان الحقوق المشروعة للفلسطينيين. ٥) إجراء دراسة وتوثيقها لممارسات الاحتلال وأثرها ألتدميري على الفلسطينيين ٦) عمل تقييم لبرنامج الضغط والمناصرة	١) عقد (٣٣) ورشة لبيان الحقوق الفلسطينية وفقا لأحكام الشرعية الدولية (٩٠ امرأة،٥٣٨ شاب) ٢) عقد (١) دورات تدريبية ل (١٣) شخصاً من العاملين في جمعية التنمية الزراعية (الاغاثه) والمتطوعين حول مفاهيم السلام العادل ، الحكم الصالح . (١٥ سيدات و ٥ شاب) ٣) تنظيم حملة حول مقاومة الجدار شملت تنظيم ١٠ مسيرات في القرى المتأثرة بالجدار وإقامة ٦ مهرجانات وعقد ٧ لقاءات مع مختلف الفعاليات الوطنية ٤) تنظيم (١٥) زيارة محلية و (١) زيارة خارجية للعاملين والمتطوعين لبيان الحقوق المشروعة للفلسطينيين ٥)تم إجراء دراسة واحده وتوثيقها حول ممارسات الاحتلال وأثرها ألتدميري على لفلسطينيين ٦) سيتم عمل تقييم للبرنامج مع نهاية العام ٢٠١٠ ٧) إصدار ١٨ ورقه بحثيه بعناوين تهم الريف